جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية و المحاسبة

الموضوع

استخدام وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

وكالة العمارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص: مالية و بنوك

من إعداد الطالبان:

عبد القادر أمير

ابراهيم بومهدي

تحت إشراف:

د. أحمد شمس الدين بوعرار

الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
د.أحمد شمس الدين بوعرار	أستاذ محاضر	مشرفا
د. محمد بن عيشوش	أستاذ محاضر	مناقشا
د. محمد الأمين بلكحل	أستاذ محاضر	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر و تقدير:

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليا وعلى والديا و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" سورة النمل الآية 19

الحمد و الشكر لله سبحانه و تعالى على نعمه، التي لا تعد و لا تحصى، فلك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك العظيم و سلطانك، فلله الحمد من قبل و من بعد على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف" بوعرار أحمد شمس الدين" الذي أفادنا بالتوجيهات العلمية القيمة بخصوص خطوات البحث و النصائح الهادفة و الخادمة.

كما نشكر كافة عمال بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالعمارية الذين لم يبخلوا علينا بالتوجيهات وفك الغموض الذي كان يعترض عملنا هذا، و نشكر كل من علمنا حرفا، فكرة أو مبدأ، إلى كل الأساتذة الكرام في كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الخاص إلى مدير جامعة يحي فارس المدية

و إلى كل من كانت له يد في إنجاز هذا العمل و إخراجه إلى النور سواء من قريب أو بعيد، إلى هؤلاء جميعا..

نتقدم إليهم بالشكر الجزيل و جميل العرفان، و الله المستعان.



إهداء:

إلى من أدى الأمانة و بلغ الرسالة ونصح الأمة إلى نبي العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من لو لاهم لما تمكنت من الوصول إلى هذا اليوم إلى أعظم رجل في الكون إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى قدوتي في الحياة إلى أبي رحمة الله عليه

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها و غمرتني بحنانها و عطفها إلى من كانت أمي و أبي في نفس الوقت إلى أعز ما أملك في الوجود أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى من شاركوني حضن الأم إخوتي

إلى من ضاقت السطور عن ذكرهم فوسعهم قلبي أهدي هذا الجهد المتواضع إلى كل من حملته ذاكرتي و لم تحمله مذكرتي.

أمير





بسم الله الرحمن الرحيم

جميل أن يصل الإنسان إلى بر النجاح و لكن الأجمل أن يتذكر من كان سببا و دعما في ذلك

بعد الله سبحانه و تعالى

أهدي ثمرة عملي المتواضع إلى الشموع المضيئة التي لطالما أشرقت لتنير دربي إلى من يجري دمهم بعروقي و إلى من غمراني بعطائهما و سهرا للدعاء لي إليكما " أبي و أمي "

إلى عزتي و فخري و سندي " إخوتي " و زوجتي " و ابنتاي العزيزتان " ريما و لينا "

و إلى كل من علمني حرفا انتفع به و مد لي يد العون

ابراهيم



مستخلص:

لقد سمح التطور التكنولوجي بإبداع وسائل دفع إلكترونية. فقد سمحت هذه الوسائل باختصار الوقت و التكلفة و تحقيق مزايا لم تتمكن وسائل الدفع التقليدية من تحقيقها لكن هذا لا يعني أنها تخلوا من العيوب فقد حملت في طياتها عدة مخاطر خاصة الجرائم الإلكترونية التي تواجه وسائل الدفع الحديثة.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية. مخاطر و تحديات . البطاقات البنكية.

Le développement technologique a permis la création de méthodes de paiement électroniques. Ces méthodes ont permis de raccourcir le temps et les coûts et d'obtenir des avantages que les méthodes de paiement traditionnelles n'ont pas été en mesure d'obtenir, mais cela ne signifie pas qu'elles sont dépourvues de défauts, car elles comportent plusieurs risques, en particulier les délits électroniques face aux méthodes de paiement modernes..

Mots clés : banques commerciales. risques et défis. Cartes bancaires.

الفهـــــــرس

العنوان	الرقم
شكر و تقدير	
الإهداء	
الفرس	
قائمة الجداول و الأشكال	
مقدمة	**أ-هـ**
الفصل الأول عموميات حول البنوك التجارية	
تمهيد	**07**
المبحث الأول: ماهية البنوك	**08**
المطلب الأول: نشأة البنوك	**08**
المطلب الثاني: تعريف البنك التجاري	**09**
المطلب الثالث: خصائص و أهداف البنوك التجارية	**10**
المبحث الثاني: أنواع ووظائف البنك التجاري	**13**
المطلب الأول: أنواع البنوك التجارية	**13**
المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية	
المبحث الثالث: الميزانية و الهيكل التنظيمي للبنك التجاري	**14**
المطلب الأول: ميزانية البنك التجاري	**18**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك التجاري	**18**
المطلب الثالث: مصدر الأموال و استخداماتها في البنوك التجارية	**21**
خلاصة الفصل	**26**
الفصل الثاني: الخلفية النظرية لوسائل الدفع الحديثة	
تمهيد	**28**
المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الحديثة	**29**
المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الحديثة	**29**

المطلب الثاني: أهمية و خصائص وسائل الدفع الحديثة	**31**
المبحث الثاني: عرض أهم أنواع وسائل الدفع الإلكترونية	**33**
المطلب الأول: أنواع وسائل الدفع الحديثة	**33**
المطلب الثاني: مخاطر و جرائم وسائل الدفع الحديثة	**38**
المبحث الثالث: تقسيم وسائل الدفع الحديثة	**40**
المطلب الأول: العوامل المساعدة على نجاح وانتشار وسائل الدفع الحديثة	**40**
خلاصة الفصل	**43**
الفصل الثالث: دراسات بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة BADR بالعمارية	
تمهيد	45
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	46
المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة و التنمية الريفية	46
المطلب الثاني: نشاطات بنك الفلاحة و التنمية BADRE و الهيكل التنظيمي	49
المطلب الثالث: مهام و خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية	51
المبحث الثاني: تقديم عام لوكالة العمارية 855	54
المطلب الأول: نشأة و تعريف وكالة العمارية 855	54
المطلب الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني ومدى استخدامها في وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية	59
المبحث الثالث: المشاكل و العراقيل التي تواجه بنك الفلاحة و التنمية الريفية عند تعامله بوسائل الحديثة و أهم الحلول	70
المطلب الأول: المشاكل و العراقيل التي تواجه بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوسائل الدفع الحديثة	70
المطلب الثاني: الحلول لمواجهة أهم العراقيل التي تواجه البنك	71
خلاصة الفصل	72
خاتمة	74
المصادر و المراجع	77

الملاحق	
الملخص	

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	هيكل تنظيمي العامل لأحد البنوك التجارية	23
02	البطاقات البنكية بحسب وجهها و ظهرها	34
03	نموذج عن الشيك الإلكتروني	36
04	هيكل من إعداد الطالبين	58
05	بطاقة كلاسيكية زرقاء اللون تسع لعميل	63
06	بطاقة ذهبية CIB GOLD	63
07	بطاقة واجهة موقع BADR net	64
08	شكل الواجهة الخلفية لقسيمة اشتراك في الخدمة BADR net +BADRsms	64
09	الموزع الأتوماتيكي للأوراق	65
10	جهاز TPE	65
11	بطاقة TAWFIR	66
12	دفتر التوفير للفلاح	67
13	دفتر ادخار الأشكال	68
14	بطاقة التيتانيوم Titanium	68

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الشكل
01	ميزانية البنك التجاري	19
02	مزايا وسائل الدفع الحديثة و عيوبها	42
03	يوضح عدد بطاقات الأجهزة المستخدمة لبطاقة CBR	61

مقـــدمـــة

تعتبر الخدمات المصرفية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في أي دولة ، إذ أن درجة الطلب عليها تدل التقدم الاقتصادي للبلد، حيث ظهرت في العقود الأخيرة من القرن العشرين العديد من التغيرات و التحولات التي أفرزتها معطيات التطور التكنولوجي، فتسارع وتيرة نمو الابتكارات و التقنيات التكنولوجية ساهم في نقل المجتمعات عبر الزمن إلى عصر المعلومات التي غيرت مجرى الاقتصاد من الشكل التقليدي إلى الشكل الالكتروني، و بالتالي على البنوك مواجهة هذا التحول بفكرة تطوير وسائل الدفع الحديثة و مياسرة الثورة التكنولوجية الحاصلة و ذلك من خلال استخدام ما يعرف بالنقد الآلي أو النقود الالكترونية في المعاملات التجارية و محاولة تأقلمها على المجتمع من أجل سيرورة جيدة و أداء متكافئ للبنوك

و هذا التطور جعل الاقتصاديين يتنبؤون بعالم بدون ورق حيث تحل وسائل الدفع الإلكترونية محل الوسائل التقليدية، و أصبحت السمات التي تمتاز بها البنوك التجارية، هو استعمالها للتقنيات الحديثة و خاصة في أنظمة الدفع ألا و هي وسائل الدفع الالكترونية التي ألغت القيود و الحدود المالية و الجغرافية، فقد ساهمت في جعل هذا العالم مجرد سوق واحد تتعادل فيه الفرص لكل فرد، و من هنا يمكننا طرح **الإشكالية الرئيسية التالية؟**

ما هي أهم التحديات و المخاطر التي تواجه وسائل الدفع الحديثة؟

وانطلاقا من هذا السؤال الرئيسي بدت لنا مجموعة من الأسئلة الفرعية المشتقة منه و التي تصب في:

*ما هو دور عدد البطاقات البنكية و التحويلات المالية الالكترونية في رفع العائد في البنوك؟

*ما سبب عدم إقبال العملاء على تسوية معاملاتهم إلكترونيا؟

*كيف يمكن تقييم وسائل الدفع الحديثة؟

*ما سبب إحجام العملاء بالتعامل بوسائل الدفع الحديثة؟

*إلى ماذا يمكن إرجاع التحديات و المخاطر التي تواجه نظم الدفع الحديثة من قبل العملاء في الوكالة البنكية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بالعمارية ولاية المدية.

الفرضيات :

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث تم وضع مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها وهي على النحو التالي:

- عدم كفاءة وسائل الدفع التقليدية أدى إلى ظهور أدوات دفع أكثر حداثة وتطور لتحسن الخدمات البنكية.
- وجود مجموعة من الثغرات في وسائل الدفع التقليدية ساعات على ظهور وسائل الدفع الحديثة.
- محدودية صلاحية واستعمال وسائل الدفع الحديثة نظرا لعدم الخبرة في استعمالها وعدم توفر أجهزة حديثة للعمل بها على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- تخوف الزبائن من التعامل بهذه الوسائل الحديثة راجع إلى المخاطر و التحديات التي تواجهها هذه الأخيرة.

أهمية البحث:

- محاولة تقييم وسائل الدفع الحديثة
- إبراز أهمية استعمال وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجارية لمواكبة التطورات الحاصلة في المجال المصرفي
- محاولة معرفة أهم العوامل المساعدة على نجاح وانتشار وسائل الدفع الحديثة
- التوقف على أنواع وسائل الدفع الحديثة

أسباب اختيار الموضوع :

اختيارنا لهذا الموضوع كان للأسباب التالية:

- استمرارية تطور وسائل الدفع الإلكترونية لتسريع وتيرة الدفع و تخفيض التكلفة

- الرغبة في فهم مختلف المصطلحات البنكية حديثة النشأة كالتجارة الالكترونية ، ماهية البطاقات البنكية و الذكية و كيفية عملها...إلخ.
- الرغبة في مواصلة و متابعة الموضوع لمعرفة آخر التطورات المتعلقة بوسائل الدفع الحديثة.

المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و تحقيق أهداف الدراسة سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي و منهج دراسة الحالة و ذلك من أجل الإلمام بالجوانب النظرية و التطبيقية للموضوع، حيث يظهر المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى الطرح النظري للبنوك التجارية ووسائل الدفع الحديثة.

أما منهج دراسة الحالة يظهر من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في الوكالة البنكية المتمثلة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR واعتمدنا في ذلك على أسلوب الاستبيان لجمع المعلومات عن آراء الموظفين بخصوص أهم التحديات و المخاطر التي تواجه وسائل الدفع الحديثة

حدود إطار البحث:

بالتأمل في عنوان الدراسة نجد أنه يتكون من ثلاث أجزاء، الأول و الثاني نظري نحاول من خلاله تسليط الضوء على الإطار النظري للبنوك التجارية ووسائل الدفع الحديثة، أما الجزء الثالث فيه هو تطبيقي عبارة عن استبيان موجه لعينة من الموظفين بالوكالة البنكية BADR

الدراسات السابقة:

دراسة قادري محمد نجيب، وسائل الدفع الالكترونية في البنوك التجارية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة المسيلة، 2015.

و توصلت الدراسة إلى :

اعتماد البنوك التجارية لوسائل الدفع الالكترونية لا يعني بالضرورة اهمالها لوسائل الدفع التقليدية و إنما قامت باستغلال التطورات التكنولوجية الحاصلة من أجل القضاء على معظم العيوب لوسائل الدفع التقليدية.

- إن ظهور وسائل الدفع الالكترونية شجع على قيام خدمات مصرفية إلكترونية ووسعت الآفاق أمام ظهور التجارة الالكترونية.
- أحدثت التطورات التكنولوجية في المجال المصرفي في تغيير مهم في نظام الدفع الإلكتروني، فقد حولت الاقتصاد من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي المتمحور حول اللامادية و السرعة الآنية و المعتمد على المعلومات كأهم عنصر. دراسة سماح شعبور، مصباح مرابطي ، وسائل الدفاع الالكتروني في الجزائر – واقع و تحديات – مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تبسة، 2016.
- مخاطر وسائل الدفع الالكترونية و التي ظهرت بنسبة عالية و تنتج عن استخدام وسائل الدفع الالكترونية ، و منها بعض المخترقين لاختراق نظم شبكة الاتصال و الانترنيت و يقومون بتغيير نظم المعلومات و البيانات.
- أدت البيئة الجديدة للعمل المصرفي و المنافسة الشديدة و التطبيقات التقنية لأدوات الدفع الالكتروني إلى الضغط على البنوك لإيجاد آليات جديدة في استخدام و تنويع الخدمات الالكترونية للمحافظة على العملاء وجذب عملاء جدد.
- أن البطاقات البنكية لم ترق إلى النجاح المنتظر ، و يتجسد هذا على أرضية الواقع بالعدد القليل من المستعملين لهذه البطاقات.
- أن البيئة الاجتماعية و الثقافية في الجزائر، تشكل تحديا للبنوك من أجل إقناع العملاء بجدوى استخدام البطاقة و بالتالي إدخال ثقافة جديدة و هو ما يتطلب استراتيجية تسويقية فاعلة.

- صعوبات البحث:

واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث عديد الصعوبات و منها:

- ضيق الوقت في إعداد المذكرة
- الالتزام بالتعليمات الإدارية ، و هو ما أعاقنا عن إثراء الموضوع بشكل كافي.
- عدم توفر المراجع المتخصصة و المرتبطة بالموضوع مباشرة إذ نجد أغلبها تهتم بالتجارة الإلكترونية.
- بالإضافة إلى عدم أخذ الوقت الكافي في فترة التربص بسبب البروتوكول الصحي " جائحة كورونا covid 19
- صعوبة الحصول على الوثائق الخاصة بالبنك لوجود السرية في عمل البنوك

هيكل البحث:

لتحقيق أهداف البحث فإننا قمنا بتقسيم هذا العمل إلى ثلاثة فصول هي كالتالي:

الفصل الأول: جاء بعنوان عموميات حول البنوك تطرقنا فيه إلى ماهية البنوك ، أنواع البنوك التجارية، الميزانية و الهيكل التنظيمي لها.

الفصل الثاني: فقد كان بعنوان الخليفة النظرية لوسائل الدفع الحديثة ، الذي تعرضنا فيه إلى ماهية وسائل الدفع الحديثة، عرض أهم أنواعها و مخاطرها ، كما قدمنا تقييما لها.

الفصل الثالث:

هو عبارة عن دراسة ميدانية قمنا بها في بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة العمارية وذلك بالاعتماد على أسلوب الاستبيان و جمع المعلومات عن طريق آراء الموظفين بخصوص أهم التحديات و المخاطر التي تواجه وسائل الدفع الحديثة.

الفصل الأول

عموميات حول البنوك التجارية

تمهيد:

لقد كان لنشأة البنوك و تطورها أهمية بالغة في مختلف الاقتصاديات ، و هذه الأهمية لم تكتسب من فراغ و إنما من خلال النشاطات و الأدوار التي تقوم بها حيث أصبحت البنوك أهم قناة لتمويل التنمية و النهوض بمختلف الأنشطة الاقتصادية التي تسعى إليها كل دول العالم خاصة المتخلفة منها.

و البنوك التجارية باعتبارها أحد أنواع البنوك، لها دور أساسي في توفير متطلبات التنمية، لذلك يعتبر البنك التجاري وسيط بين المقرضين أي المدخرين و المقترضين أي المستثمرين.

و سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المبحث الثاني: أنواع ووظائف البنك التجاري

المبحث الثالث: الميزانية و الهيكل التنظيمي للبنك التجاري.

المبحث الأول: ماهية البنوك

تختلف البنوك من دولة إلى أخرى تبعا للنظام السياسي و الاقتصادي، و مدى تطور التعاملات و الأنشطة الاقتصادية فيه، و ما لها من أهمية في الاقتصاد و التجارة و الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: نشأة البنوك

لقد تطورت البنوك تاريخيا وقد كان هذا التطور مقرونا بتأثير كل من التجار و المرابين و الصاغة، إذ مارس التجار إتمام عمليات البيع بكمبيالات مقبولة يمكن خصمها لدى الصاغة و التي تقوم بتقديم هذه الأوراق التجارية و خصمها ، أما المرابين فقد ظهر نشاطهم نظرا لحاجة الناس للاقتراض و التعامل بالدين من خلال أموالهم الخاصة مقابل فائدة معينة، و لكن مع مرور الوقت تم التعامل بالإقراض من خلال الإقراض من وحدات الفائض و تحقيق الربح من خلال الفرق بين الفائدتين، و من جهة أخرى فقد كان استغلال مخزون الذهب الذي بحوزة الصاغة للقيام بممارسة بعض وظائف البنوك من تلقي الودائع و الإقراض و خصم الكمبيالات مما أدى إلى تحولهم إلى صيارفة.

و يعود أصل البنوك التجارية إلى عصر النهضة في إيطاليا عندما بدأت تزدهر التجارة في فينيا و جنوة ، حيث أنشأت بعض البنوك (فينيا 1157، برشلو 1401، جنوة 1407، أمستردام 1609، هامبورغ 1619، و اقتصر العمل الرئيسي لهذه البنوك خلال العصور الوسطى على تجارة المعادن النفيسة، و استبدال العملات التي أصدرتها مختلف الدول ، و نقل رؤوس الأموال من مكان إلى آخر، الصاغة إلى تحصيل الإيرادات وفق رغبات و مصلحة[1] العملاء لم يتم التعامل بالإقراض، لفائدة إلا في نطاق محدد جدا، حيث اقتصر التعامل بالأسواق الخاصة . أو الأموال التي يعهد بها أصحابها إليهم بقصد الاستثمار[2].

[1] طاهر فاضل البياني، ميرال روحي سمارة، النقود و البنوك و المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1،دار وائل للنشر، عمان ، الأردن،2013، ص 153.

[2] المرجع نفسه، ص ص 162-163

و مجمل القول أن الظهور الحقيقي، بالمفهوم الحديث– للبنوك كان على يد الصاغة و الصيارفة الذين كانوا يقبلون إيداع النقود لديهم مقابل إيصالات إيداع أخذت تلقى قبولا في تداول وفاء للالتزامات المطلوبة من حامله و التي تطورت فيما بعد إلى ما يسمى بالشيكات، و ثم أخذ هؤلاء الصاغة و الصيارفة يتقاضون عمولة من المودعين لقاء الحفظ الأمين و كما أخذوا يتصرفون بجزء من الودائع لديهم بالإقراض مقابل فائدة يتقاضونها بعد لاحظوا أنهم لا يتم سحب الودائع كليا وترتب على ذلك أن بدأت الصور المبدئية لأعمال البنوك تتبلور و تتحدد معالمها إلى أن أصبحت على ما هي عليه[3].

المطلب الثاني: تعريف البنك التجاري

يوجد للبنك التجاري عدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الأول: مؤسسة مالية تخضع للقوانين و التشريعات المصرفية و تهدف لتحقيق الربح من خلال نشاطها المصرفي و المتمثل في قبول الودائع و تقديم الخدمات و منح الائتمان بشتى أنواعه[4]

التعريف الثاني: إنها المشروعات الرأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود الودائع[5].

التعريف الثالث: يعرف البنك التجاري على أنه مؤسسة تتعامل في الدين و الائتمان، من خلال الحصول على ديون من الغير ، تمثل التزامات عليه التظاهر في جانب الخصوم من ميزانية البنك التجاري، ويفتح مقابله عند الطلب أو بعد أجل قصير في شكل ائتمان و إقراض للغير تمثل حقوق له تدخل في جانب الأصول للميزانية[6].

[3] قتيبة عبد الرحمان العاني، المويل ووظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية – دراسة مقارنة- دار الثقافة للنشر، عمان ،2013، ص 27

[4] طاهر فاضل، البياني، ميرال روحي سمارة، مرجع سبق ذكره، ص 154.

[5] مصطفى رشيد شيخة، النقود و المصارف و الائتمان، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية، 1999، ص ص 89-90.

[6] صوشي وليد، دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،2015،ص 13.

المطلب الثالث: خصائص و أهداف البنوك التجارية

الفرع الأول: خصائص البنوك التجارية

يمكن دراسة خصائص البنوك التجارية تبعا لعدة معايير:

من حيث حجم البنك، من حيث السوق الذي يخدمه البنك، من حيث التنظيمات الإدارية المختلفة التي يتبناها البنك ...إلخ.

سنقوم بالتركيز في هذا البحث على الخصائص التي نراها أكثر دقة و شمولية.

1-تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي و لا تؤثر عليه:

يمارس البنك المركزي رقابة على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك في حين أن البنوك التجارية مجتمعة و لا يمكنها أن تمارس أي رقابة توجيهية على البنوك، بل يمكن أن يفرض عليها أحكاما واجبة التنفيذ، و التحقق من مدى تقيد كل بنك تجاري بالقوانين و القواعد المالية التي تصدرها السلطات النقدية.

2- تتعدد البنوك التجارية و البنك المركزي واحد:

تتعدد البنوك التجارية و تتنوع لحاجات السوق الانتمائية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحد، وتعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز و تحقيق نوع من التفاهم و التحالفات الاستراتيجية ، هذا التركيز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على تمويل الواسع و السيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد و المال غير أن هذا التركيز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما، و هذا غير واقعي لأنه يؤدي إلى إضعاف القدرة على خلق النقود المصرفية[7].

[7] قادري محمد نجيب وسائل الدفع الالكترونية للبنوك التجارية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة،2015، ص ص 6-7.

3- تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية:

تختلف النقود المصرفية التي تصدرها ابنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي ، فالأولى إجرائية و غير نهائية، و الثانية إجرائية نهائية بقوة التشريع و تتمثل النقود القانونية في قيمتها المطلقة بصرف النظر عن اختلاف الزمان و المكان، و النقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي.

4- تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس البنك المركزي:

تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة و هي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات، و هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي و التي تتمثل في الإشراف و الرقابة و التوجيه و إصدار النقود القانونية و تنفيذ السياسة المالية، و لهذا نجد أن البنوك التجارية تسعى من خلال تمويل العمليات الاقتصادية إلى الربح في حين أن البنك المركزي عندما يفتح حسابات للبنك لديه يسعى لتسهيل العمليات الاقتصادية[8].

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية

للبنوك التجارية أهداف هامة تميزها عن غيرها من مؤسسات الأعمال، هذه الأهداف تكتسب أهميتها من خلال تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك التجارية المتمثلة في قبول الودائع و تقديم القروض. و تتمثل هذه الأهداف في:

1- **الربحية:** يسعى البنك التجاري كأي من المؤسسات الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين ، و هو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية ، و النفقات الكلية للبنك و تتحقق إيرادات البنك نتيجة لعمليان الإقراض و الاستثمار التي يقزم بها نظير خدماته المختلفة.

[8] المرجع نفسه، ص ص 7-8

لهذا و حتى يتمكن البنك من تحقيق الربحية لابد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن[9].

2-**تحقيق الأمان:** يتسم رأسمال البنك التجاري بالصغر وهذا يعني بصغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين و بالتالي إعلان إفلاس البنك.

3-**توفير السيولة:** بحيث ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بالودائع التي تستحق عند الطلب في أي لحظة و تلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب، و إذا لم توفر السيولة فهذا يؤثر على سمعة البنك (إفلاس)[10]

[9] صوشي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 16

بلال تيطراوي، الليات المتبعة من طرف البنوك للوقاية من مخاطر القروض الممنوحة في ظل وسائل الدفع الحديثة، مذكرة مقدمة ضمن

[10] متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علقم التسيير ، جامعة المسيلة، 2012، ص 20.

المبحث الثاني: أنواع ووظائف البنك التجاري

لقد تطور نشاط البنوك و تنوعت تخصصاتها ، نظرا لتنوع حاجيات المتعاملين الاقتصاديين و تطورها ، حيث يتكون الجهاز المصرفي من مجموعة من البنوك تختلف في أنواعها ووظائفها هذال ما سنتطرق إليه في هذا المبحث

المطلب الأول: أنواع البنوك التجارية

يمكن تقسيم البنوك التجارية إلى خمسة أنواع أساسية هي:

1- **البنوك ذات الفروع** :تعرف بالبنوك العامة وهي منظمات تأخذ شكل المساهمة و تقدم خدماتها المصرفية من خلال الفروع المنتشرة في كافة أنحاء البلد و يتم بأسلوب اللامركزية ، حيث يتدبر كل فرع شؤونه الخاصة و لا يرجع للمركز الرئيسي إلا فيما يتعلق بالمسائل الهامة و الجوهرية، و التي تنص عليها في لائحة البنك..

2- **البنوك المحلية**: يقتصر دور هذه البنوك على ممارسة نشاطها في منطقة جغرافية محددة، قد تكون مدينة، أو محافظة، أو ولاية معينة، و يقع مركزها الرئيسي في تلك المنطقة و تتميز بصغر الحجم كما تقدم مجموعة من الخدمات المصرفية التي ترتبط بالبيئة المحيطة.

3- **البنوك الفردية (الخاصة)**

و هي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص ، و يقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة و تتميز عن باقي أنواع البنوك، بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق التجارية المخصومة و غير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير بدون خسائر[11].

[11] قادري محمد نجيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 5-6

4-بنوك المجموعات :

و هي أشبه بالشركات القابضة و التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأسمالها و تتشرف على سياستها و تقوم بتوجيهها و لهذا النوع من البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية و دول غرب أوروبا.

5-بنوك السلاسل:

و هي بنوك تمارس نشاطها عن طريق فتح سلسلة متكاملة من الفروع، تكون منفصلة بعضها البعض إداريا، و يشرف عليها المركز الرئيسي الذي يتولى السياسات العامة لها[12].

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

تعددت وظائف البنوك التجارية وفقا لمتطلبات التطور في النشاط الاقتصادي مع مرور الزمن بحيث تتنافس البنوك فيما بينها من أجل تحقيق الربح و تحسين نوعية الخدمات المقدمة و خلق مركز استراتيجي هام و كذا تحقيق رضا الزبون و عموما نقدم وظائف منها:

1-قبول الودائع بشتى أنواعها:

تعتبر الوظيفة من أقدم الوظائف وأهمها إذ تمثل الودائع المورد الأساسي لقيام البنوك التجارية بنشاطها لذلك يطلق عليها اصطلاح بنوك الودائع[13].

2-العمليات على السندات: تتلخص هذه العمليات بالدور الذي يقوم به البنك التجاري باسم زبائنه و عملائه في الأسواق المالية، و ذلك بتدخله في هذا السوق كمشتري و كبائع للأسهم و السندات ، كما يقوم البنك التجاري لصالح عملائه في سندات الخزينة ، و بمهمة إعطائهم النصائح لاستعمال أموالهم في العمليات المالية[14].

[12] المرجع السابق، ص ص 5-6

[13] طاهر فاضل البياني، ميرال روحي سمارة، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[14] خبابة عبد الله، مداخلة ضمن ملتقى حول إشكالية الأخذ بنصائح البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 02.

3-عمليات على القروض: تعتبر عمليات القروض من أهم العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية و تتخذ القروض القصيرة الأجل عدة أشكال.

أ-**القروض النقدية:** و تشمل التسبيقات من الخزينة و هي قروض للمدى قصيرة لسد الفارق بين النفقات و المداخيل الشهرية و كما يتعلق الأمر بالكشوف البنكية (حساب الجاري سالب) الذي يمنحه البنك للمؤسسات التجارية[15].

ب-**الخصم:** يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية المقدمة من طرف زبائنه التجار و الصناع، و بإمكانه أن يعيد خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي.

ج- **القرض بضمان أوراق مالية أو تجارية:** يتعلق الأمر هنا بالقروض التي يعطيها البنك التجاري، مقابل استلامه من المقترض عددا معينا من السندات العامة أو من الحوالات و السندات.

د القرض بالتوقيع: لا يقوم البنك التجاري بمنح القرض ، و لكن يفوض توقيعه أي يعطي ضمانه لصالح المقترض مقابل عمولة يدفعها هذا الأخير.

هـ- **الاعتماد المستندي:** يقدم الاعتماد المستندي للمستورد ليتمكن من شراء من مصدر أجنبي، حيث يرسل هذا الأخير إلى البنك مستندات السلع المشترات التي تصبح ضمانة لدى البنك ، و مقابل ذلك يسدد البنك المدفوعات الضرورية للمصدر[16].

و- **تقديم الخدمات الالكترونية من خلال (On line Banking):** حيث يتيح على تنظيم و إدارة حساباتهم باستخدام الخدمات الالكترونية عبر الانترنت إضافة إلى إتمام عمليات الدفع و التسديد و تزويدهم بكشوفات حسابية تبين أوضاعهم المالية و قيمة مدفوعاتهم أو مستحقاتهم، و إجراء تحويلات مالية بغض النظر عن مكان العميل و غير ذلك من الخدمات.

شيخ فتيحة، دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات المصغرة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر كلية علوم الاقتصادية و التجارية و [15]علون التسيير ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2016، ص 12-13

[16] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 03

هـ- تقييم التسهيلات الانتمائية و الاستشارات للعملاء: إضافة إلى قيامها بالتوسط في عمليات بيع و شراء الأوراق المالية و حفظها و إتاحة الفرص للعملاء من خلال بيع و شراء العملات الأجنبية[17]

- أما بخصوص وظائف المصرف التجاري الحديثة.
- و انطلاقا مما سبق فإن المصرف يسعى جاهدا إلى رفع رقم أعماله و من محاولته إلى رفع هذا الرقم أدى به إلى اتباع خدمات جديدة يؤديها للمتعاملين معه ومن أبرزها:

* المساهمة في تمويل مشروعات التنمية.

* تقديم خدمات استشارية للمتعاملين معه، التحصيل و الدفع نيابة عن الغير

*شراء و بيع الأوراق المالية و حفظها لحساب المتعاملين معه.

* إصدار خطابات الضمان.

* تأجير الخزائن الحديدة للجمهور.

* تحويل نفقات السفر و السياحة ك شيكات المسافرين و الاعتمادات الشخصية.

* إدارة الأعمال و الممتلكات للمتعاملين.

* تمويل الإسكان الشخصي.

*إدخال المناسبات.

* خدمات الكومبيوتر[18].

* **وظيفة التوزيع:** في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي تم توزيع كافة الأموال اللازمة لإنتاج أو إعادة الإنتاج و المتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق نفسه و عن طريق المصرف، و يتم ذلك عادة بطرق الائتمان و لا يوجد أي مؤسسة أخرى

[17] طاهر فاضل البياني،ميرال روحي سمارة، مرجع سبق ذكره، ص 160.
[18] زياد رمضان ، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط3، دار وائل للنشر، عمان،2006، ص 17.

غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام و الذي انتهى تقريبا بانهيار الاتحاد السوفياتي.

* **وظيفة الإشراف و الرقابة:** تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض ، و للتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها[19].

[19] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية، محلية و دولية، دار وائل للنشر ، عمان، ط1، 2006، ص ص 41-40

المبحث الثالث: الميزانية و الهيكل التنظيمي للبنك التجاري

نظرا لدور الكبير الذي تقوم به البنوك التجارية في التأثير على النشاط الاقتصادي و النظام المالين فإن عامل الثقة و الوعي المصرفي يعد من أهم العوامل التي تؤثر على نشاطها المصرفي حيث تعد الميزانية العمومية من أهم القوائم المالية التي من شأنها توضيح المركز المالي للبنك التجاري و كذا التطرق إلى الهيكل التنظيمي الذي هو في النهاية يهدف أيضا إلى تحقيق أهداف البنك.

المطلب الأول: ميزانية البنك التجاري

تتضمن ميزانية البنك مقارنة لما يشكلها البنك من أصول و المبالغ التي يكون مدين بها و حقوق الملكية و ذلك في تاريخ معين و يسمح التحليل للمركز المالي للبنك لكل من المحللين و المديرين بالتعرف على مدى مقارنة المركز المالي للبنك و المكانة التي يحتلها وفقا لما هو مقدر له، و كذلك مقارنته بالبنوك الأخرى المماثلة و يتم عرض البيانات الخاصة بالميزانية و قائمة الدخل كل فترة قصيرة ، و ذلك حتى تكون المعلومات متاحة للجميع[20].

و تتكون الميزانية من جانبين:

الأصول (assets) = الالتزامات (LIBILITIES) + حقوق الملكية Equity

الفرع الأول: الأصول (ASSETS)

1- نقدية الصندوق و الأرصدة حيث تتمثل بالنقد الجاهز في خزينة البنك ورصيد البنك لدى البنك المركزي لحساب الاحتياطي الإجباري وودائع البنك لدى البنوك الأخرى.
2- موجودات مالية تمثل المحفظة للأوراق المالية من سندات سواء كانت على شكل أذونات خزينة أو سندات مصدرة من قبل الحكومة أو الحكومات الأخرى أو من خلال مؤسسات غير حكومية (محلية أو خارجية)

[20] وليد صوشي، مرجع سبق ذكره، ص 18-19

3-كمبيالات مخصومة و هي الأوراق التجارية التي يتم خصمها لدى البنك

4-القروض و السلف وتشمل المستحقات على الجهات الأخرى تجاه البنك[21]

5-الأصول الثابتة و تظم الممتلكات البنكية و أصوله الثابتة بعد خصم الامتلاك

6-الأصول الأخرى و تشمل القيود تحت التسوية و الإيرادات المستحقة و المصروفات المدفوعة مقدما، و مصروفات التأسيس، التأمين و الممتلكات التي آلت ملكيتها لبنك وفاء لديونه و غيرها من الحسابات المدنية التي تدرج في أي مجموعة من المجموعات السابقة[22].

7-و يبين الشكل نموذجا لميزانية البنك التجاري موضحا أهم بنودها متسلسلة من الأكثر سيلة إلى أقلها في كل جانب[23]

الجدول (1-1) ميزانية البنك التجاري.

المبلغ	**الأصول**		**الالتزامات و حقوق الملكية**
Xx	نقدية في الصندوق و أرصدة لدى البنوك	Xx	ودائع تحت الطلب
Xx	موجودات مالية	Xx	ودائع التوفير
Xx	كمبيالات مخصوصة	Xx	ودائع لأجل
Xx	حسابات مدينة	Xx	تأمينات نقدية
Xx	قروض و سلف	Xx	قروض من بنوك أخرى
Xx	أصول ثابتة (طويلة الأجل)	Xx	قروض من البنك المركزي
xx	أصول أخرى	xx	مطلوبات أخرى
			<u>حقوق الملكية</u>
		Xx	رأس المال المدفوع
		Xx	الاحتياطي القانوني

[21] طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، مرجع سبق ذكره، ص 162.
[22] صوشي وليد، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.
[23] طاهر فاضل البياني، ميرال روحي سمارة، مرجع سبق ذكره، ص 161.

		Xx	الاحتياطات الأخرى
		Xx	والأرباح المدورة

المصدر: طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، مرجع سبق ذكره، ص 161.

الفرع الثاني: الالتزامات و حقوق الملكية

1.الحسابات الجارية وودائع الطلب و تشمل أهم المصادر المستخدمة للتمويل من قبل البنك التجاري إذ تتناسب أهميتها النسبية طرديا مع حجم السيولة الواجب مراعاتها من قبل البنك.

2.ودائع التوفير (saving depodits)

3. ودائع لأجل (Time deposits)

4. ودائع البنوك و أرصدتها الدائنة و تظم المستحقات على البنك على شكل حسابات ودائع تعود ملكيتها للبنوك الأخرى[24].

5.تأمينات نقدية و التي تم اقتطاعها عند التعامل بالاعتمادات المستدينة و إصدار الكفالات بشتى أنواعها.

6. القروض من البنوك الأخرى

7. القروض من البنك المركزي

8. مطلوبات أخرى و يضم عناصر و أرصدة دائمة مختلفة مثل صافي الأرباح المعدة للتوزيع و أية مستحقات أخرى.

9.الاحتياطي القانوني (الإلزامي) و هو ما يتم اقتطاعه بموجب متطلبات القانون المصرفي السائد في الدولة.

[24] المرجع نفسه، ص ص ، 162-163

10. الاحتياطات الأخرى و الأرباح المدورة حيث يتكون هذا النوع من الاحتياطات من الاحتياطي الاختياري و الذي تم اقتطاعه من قبل البنك كنسبة من صافي الأرباح حيث تتلاءم مع وجوب الاحتفاظ بسيولة كافية لمواجهة مخاطر السيولة . إضافة إلى مخصص الديون المشكوك في تحصيلها و مخصصات أخرى تتمثل في مخصص الضريبة، مخصص مخاطر السرقة أو الحريق، و مخصص توزيعات الأرباح على المساهمين[25]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك التجاري

إن التنظيم السليم هو حجر الزاوية لتحقيق الأداء المتميز و الرقابة الفعالة و التخطيط السليم و التنفيذ الدقيق، يلزم هنا التنسيق بين النظام الإداري و النظام الفني، و من أجل هذا يتم تحديد الخدمات المصرفية الرئيسية و يخصص لكل منها قسم أو إدارة أو قطاع كالائتمان و العمليات المصرفية المحلية و الخارجية و المالية و التسويق و الخزينة ... و غيرها ، و كلما قلت هذه العمليات فقد يتم دمج نوعين أو أكثر من الخدمات في قسم واحد.

و من المهم أيضا تجزئة الخدمات الرئيسية إلى خدمات فرعية بحيث تنشأ وحدات إدارية فرعية تختص بهذه الخدمات، و على سبيل المثال يتم تجزئة التداول، و أخرى بالتسويق ، و ثالثة بالعمليات ، و رابعة على مراكز العملاء بسرعة ... و هكذا

و بعد تحديد الوحدات الإدارية يتم تحديد الاختصاصات و الواجبات المنوطة بالأشخاص القائمين على هذه الأقسام و الحدات، مع تفويض قدر من السلطة يتناسب مع المسؤولية الملقاة على عاتق كل منهم ، و مع توضيح الاختصاصات و الواجبات يتم بيان خطوط انسياب السلطة من مستويات الدنيا إلى العليا ، حتى تسهل عملية الاتصال و الرقابة، بالإضافة إلى محاسبة المسؤولية Responsability accounting.

أما بالنسبة للهيكل التنظيمي للإدارة العامة للبنك التجاري فيوضح الشكل في الصفحة التالية نموذجا له .

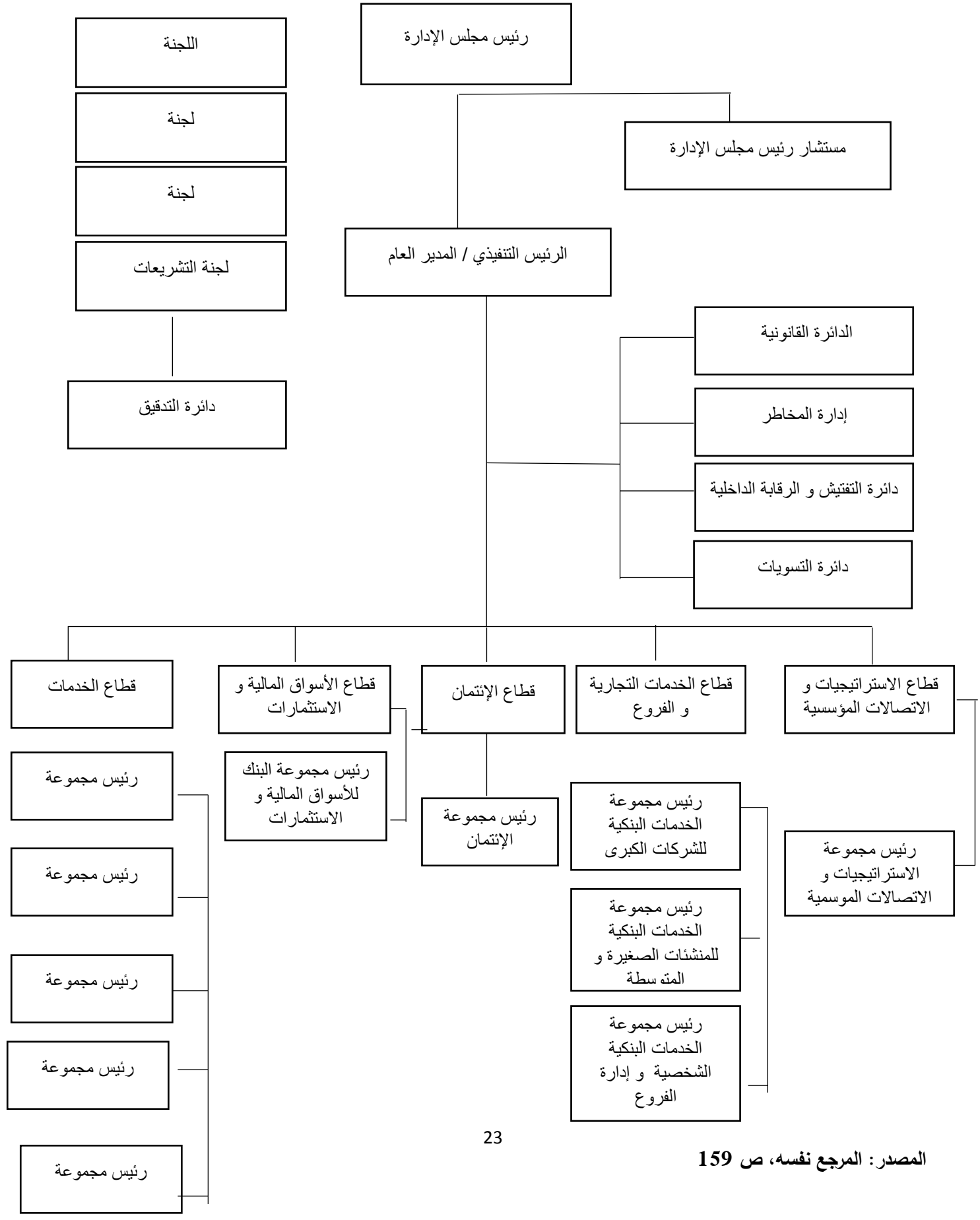
[25] المرجع نفسه، ص ص ،162-163

و مما يجدر ذكره أن التنظيم الإداري يختلف من بنك لآخر ، و من فرع إلى آخر، تبعا لاختلاف الحجم و نوع النشاط، و عدد العاملين ، و طريقة العمل من حيث كونها يدوية أو آلية، و من هنا تأتي صعوبة وضع نظام إداري ثابت وموحد تطبقه كافة البنوك ، و إن ما تم شرحه و بنائه سابقا يعتبر على سبيل المثال فقط . و لكن مهما اختلفت هذه النظم فإنها تؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف البنك و أغراضه[26].

[26] محمود حسين الوادي و آخرون، النقود و المصارف،ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان،2010، ص 157

مثال على الهيكل التنظيمي للبك التجاري:

الشكل رقم (1-1): الهيكل التنظيمي العامل لأحد البنوك التجارية



المصدر: المرجع نفسه، ص 159

المطلب الثالث: مصدر الأموال و استخداماتها في البنوك التجارية

الفرع الأول: المصادر الذاتية

1-حقوق الشركاء

أ- رأس المال

ب-الاحتياطات

ج- المخصصات

د- الأرباح المدورة

و لا يمثل رأس المال أهمية لموارد البنك غير أنه مصدرا لثقة المودعين و تدعيم مركز البنك في علاقته مع المراسلين بالخارج، و عادة تضع القوانين البنوك حدا أدنى لرأس المال المدفوع[27].

الاحتياطات و الأرباح الغير موزعة و المخصصات تمثل موردا يرتبط بنتاج نشاط المؤسسة ، حيث تعتبرا لاحتياطات مبالغ تقطعها البنوك من صافي الربح للتوزيع، و يطلق على النوع الأول الاحتياطي القانوني، أما الأنواع الأخرى من الاحتياطي فهي غير اتفاقية يقررها النظام الأساسي للبنك، و الهدف منها دعم مراكزها المالية و تقويتها، في مواجهة التغيرات المختلفة في المستقبل.

أما فيما يتعلق بالمخصصات فالبنوك التجارية تستخدمها في تعديل الأصول لتجعلها ممثلة لقيمتها الحقيقية في تاريخ إعداد الميزانية، طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها، و من أمثلة المخصصات : مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص الاستهلاك ، مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية[28].

[27] المرجع نفقسه، ص 161.
[28] صوشي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 23

الفرع الثاني: الموارد الخارجية (غير ذاتية)

و تمثل التزامات البنك للغير، و هي ودائع العملاء على مختلف أشكالهم القانونية و بنظرة سريعة لميزانية البنك في جانب المطلوبات تؤكد أهمية الودائع بالنسبة لكل موارد البنك.

1-ودائع العملاء بأنواعها:

تتكون من إيداعات الأفراد و الهيئات و الشركات و المؤسسات و تظهر عادة في بند الودائع و هذه تمثل أكبر و أهم مصدر من مصادر تمويل البنك التجاري.

2-إيداعات البنوك الأخرى:

تظهر تحت بند المستحق أو اقتراض من البنوك وهو يمثل أحد المصادر الهامة التي تعتمد عليها في تسيير عملياتها و تتمثل على حسابات جارية في الداخل و الخارج، و تنشأ الحسابات الجارية عادة لمقابلة المدفوعات المتبادلة بين عملاء البنوك في إطار العلاقات العادية اليومية في حين تشمل الآجلة منها (الودائع) قروض حصل عليها البنك من بعض البنوك.

3-القروض:

تلجأ بعض البنوك التجارية للاقتراض لأسباب متعددة، فعندما تمر البنوك بأزمة سيولة لأي سبب من الأسباب فيكون الملجأ الأخير لها هو الاقتراض من البنك المركزي، أما إذا كانت ترغب بزيادة قدرتها على الاستثمار و التوسع عند وجود فرص استثمارية جيدة فإنها تقوم عادة بإصدار سندات دين تكون الفائدة عليها أقل من العوائد التي ستجنيها جراء استثمار الأموال المتجمعة في هذه السندات[29].

[29] المرجع نفسه، ص 16.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم دراسته سابقا نستنتج أن البنوك تعتبر خلية أساسية في بنلء اقتصاد أي بلد لأن مهامها تتمثل في تغطية العجز المالي للنظام الاقتصادي بمختلف وحداته، و استنتجنا أن البنوك تختلف وظائفها باختلاف النشاط الذي تمارسه ، و ذلك لاختلاف القطاعات الاقتصادية و تنوعها، كما أن البنوك ليست وريثة النشأة بل تعود إلى قرون مضت.

وعلى العموم فإن نشاط البنك التجاري يسعى لتحقيق ثلاثة أهداف وهي تؤدي دورا بارزا في تشكيل سياسة البنك التجاري.

الفصل الثاني

الخلفية النظرية لوسائل الدفع الحديثة

تمهيد:

يلعب التطور التكنولوجي دورا حيويا في حياة البشر و تمتد آثار هذا التطور إلى كافة مناحي الحياة الاقتصادية و القانونية و الاجتماعية و الثقافية ولقد ظهرت في أواخر القرن العشرين مجموعة من الظواهر المختلف التي أفرزها التقدم التكنولوجي مثل وسائل الدفع الحديثة و النقود الالكترونية .

و لقد شهدت الحركة المصرفية حديثا تطورا كبيرا و كان من أهم شواهد التطور السماح لعملاء المصارف بإجراء عمليات الشراء و البيع من خلال شبكة الاتصالات " الانترنيت " و ذلك باستخدام وسائل الدفع الالكترونية التي تنتجها هذه البنوك.

و هذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل و الذي تم تقسيمه على النحو التالي:

المبحث الأول : ماهية وسائل الدفع الحديثة

المبحث الثاني: عرض أهم أنواع و مخاطر وسائل الدفع الحديثة

المبحث الثالث: تقييم وسائل الدفع الحديثة

المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الحديثة

يعتبر نظام وسائل الدفع لأي اقتصاد مؤشرا عن مدى سيره و عمله، و هو ما يجعل البنوك في مختلف دول العالم تدرك بأن التطوير و تحديث وسائل الدفع أولية و هذا لأن وسائل الدفع التقليدية لن تعد فعالة في عصر يتطلب السرعة في معالجة المعاملات و الصفقات ولقد سمح التطور التكنولوجي بخلق وسائل دفع الكترونية غير مكلفة و مجردة من الطابع المادي.

المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الحديثة

في ظل انتشار التجارة الالكترونية أصبح من الضروري ابتكار وسائل دفع حديثة تمثلت في وسائل دفع إلكترونية التي سنتطرق في هذا المطلب في إعطاء نظرة على تطورها و نشأتها ثم التطرق إلى تعريفها

الفرع الأول: نشأة و تطور وسائل الدفع الحديثة

يعود ظهور الصيرفة الالكترونية إلى السبعينيات من القرن العشرين ، عندما بدأت البنوك باستخدام الهاتف لعرض خدماتها، و بعد ظهور تكنولوجيا الانترنت في نهاية الثمانينات بدأت البنوك في عرض عملياتها باستخدامها ، و في سنة 1995 " أنجزت شركة أمريكية أول برنامج يسمح بدخول مواقع " الواب " أما أول بنك استفاد من هذه التقنية فهو " SFNB" وهو بنك أمريكي[1].

وقد مرت وسائل الدفع الحديثة في تطورها بعدة مراحل:[2]

2- **المرحلة الثانية:** ظهور البطاقة البنكية حيث ظهرت أول بطاقة ائتمان سنة "1947" من طرف بنك falatabuch national .bank، و عرفت المنظمة العربية أولى البطاقات المصرفية سنة " 1981" في مصر من طرف " البنك العربي الإفريقي "

[1] سعداوي خديجة ، وسائل الدفه الالكترونية الحديثة و تأثيرها على السياسة النقدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجاريةو علوم التسيير، جامعة المسيلة ،2015، ص ص ، 48-49

[2] عبد القادر خليل ، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي، الجزء الأول ،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ،2014، ص 90

3-**المرحلة الثالثة:** في هذه المرحلة ظهرت منظمات دولية راعية للبطاقات ، حيث ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، دوليتان لمعالجة المعاملات التي تتم باستخدام البطاقات البنكية (كإدارة عمليات المقاصة و التحويلات)

الفرع الثاني: تعريف وسائل الدفع الالكتروني يتمحور معظمها حول طبيعة عملية الدفع بالمقارنة مع طبيعة الدفع في النظم التقليدية، من هنا فنظم الدفع الالكترونية يمكن تعريفها بأنها:

التعريف الأول: النظم ؟التي تمكن المتعاملين بتطبيقات التجارة الالكترونية من التبادل التجاري المالي الكترونيا، بدلا من استخدام النقود المعدنية والورقية أو الشيكات الورقية ، حيث يقوم البائعون عن طريق الانترنيت بتوفير طرق سهلة وسريعة و آمنة للحصول على أثمان منتجاتهم من الزبائن[1] .

التعريف الثاني: نظام الدافع الالكتروني هو نظام دفع مبني على تقنيات إلكترونية ، زائد تقنيات الإعلام الآلي التي تستعمل لغرض صناعة نظام الدفع الالكتروني، من خلال تحصل قيم وسائل الدفع التي تم ضبطها ، عن طريق تطويق المبادلات البنكية عبر سند معلوماتي بدل سند ورقي[2].

التعريف الثالث: هو نقد عالمي بمعنى لا حدود له و قاعدته الأساسية تتمثل في الانترنت و بشكل عام يسمى أحيانا نقد رقمي تم تطويره ليسمح للبائعين و المشترين عبر الإنترنت أن يعقد صفقاتهم ضمن الفضاء السبراني عبر الشبكة العالمية[3].

و من خلال التعريفات السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل لنظام الدفع الالكتروني:

نظام الدفع الالكتروني هو مجموعة الوسائل و التقنيات الإلكترونية التي تسمح بتحويل الأموال بشكل مستمر و آمن و ذلك لتسديد دين ما على السلع و الخدمات ، بصفة تلغي

[1] محمد عبد الحسين الطائي، التجارة الالكترونية،ط1، الثقافة للنشر و التوزيع، عمان،2010، ص 178
[2] عبد القادر بحيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية ، الجزائر،2013، ص 234.
[3] سعداوي خديجة ، مرجع سبق ذكره ، ص 46

العلاقة المباشرة بين المدين و الدائن[1].

المطلب الثاني: أهمية و خصائص وسائل الدفع الحديثة

النقود هي الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية، و لما كان التعامل يتم بوسائل الدفع التقليدية لكن هذه الوسائل لا تصلح لتسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الالكترونية.

الفرع الأول: أهمية وسائل الدفع الحديثة

تلعب بطاقات الدفع دورا كبيرا في سيرورة التعامل في البنوك التجارية يمكن تباين ذلك من خلال العناصر التالية:[2]

1. التسهيل من عملية التبادل و تختصر الوقت و المسافة
2. غنى الأفراد من حمل مبالغ كبيرة و التي تكون معرضة لمخاطر السرقة و الضياع لاستخدامها في شراء معظم احتياجاتهم
3. تفتح المجال أمام زيادة توسيع و انتشار التجارة الالكترونية.

الفرع الثاني: خصائص وسائل الدفع الحديثة

ما زاد من أهمية وسائل الدفع الالكترونية ، الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية: أي أنها وسيلة مقبولة من جميع الدول.

2-يتم الدفع باستخدام النقود الالكترونية: و هي قيمة نقدية تنظمها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.

3-يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعلومات الالكترونية عن بعد: حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان، و يتم الدفع عبر شبكة الانترنت أي من خلال المسافات يتبادل

[1] قادري محمد نجيب، مرجع سبق ذكره، ص 28

[2] مبروكي سارة، دور وسائل الدفع الحديثة في تسيير العمليات البنية و تطويرها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة المدية،2012، ص 61

المعلومات الالكترونية، بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.

4- يتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين:

أ- من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض ، و من ثم الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، و لا يمكن تسوية المعلومات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة و يشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوع مقدما.

ب- من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملة مالية.

5-يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشيكات:

أ- شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد و يفترض ذلك وجود معاملات و علاقات تجارية و مالية مسبقة بينهم

ب- شبكة عامة ، حيث يتم التعامل بين العديد من أفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة. و هذه الخصائص بالتأكيد تسمح بتقليل و تخفيض تكاليف العمليات التجارية ، إضافة إلى أنها تنظم الوقت علاوة على تحسين إدارة النقد و الشراكة التجارية بين الممولين و العملاء[1].

[1] عتيقة بلعربي، تحديث وسائل الدفع المصرفية في الجزائر ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة الدكتور سحي فارس،2011، ص 20

المبحث الثاني: عرض أهم أنواع وسائل الدفع الالكترونية

نتيجة تطورات التي عرفتها التجارة الالكترونية ، حولت البنوك أغلب وسائلها إلى وسائل دفع الكترونية ، و تعددت و اتخذت اشكال تتلاءم مع طبيعة المعاملات شبكة الانترنت

المطلب الأول: أنواع وسائل الدفع الحديثة

1-البطاقات البنكية (بطاقة الائتمان)crédit carde

و هي بطاقة خاصة تصدرها البنوك و المؤسسات المالية الأخرى لعملائها بوصفها خدة إضافية و هي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو في أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات.

كما يمكن تعريفها على أنها: بطاقة بخصوصيات قانونية تصدرها البنوك أو الجهات الأخرى المؤهلة قانونا، كخدمة مميزة لزبائنها بحيث يتمكن هؤلاء من تمريرها عبر الأجهزة الالكترونية من أجل تحقيق جملة من الأهداف، في المقابل تتحصل الجهات التي أصدرتها عوائد تتضمن رسوم أو فوائد و عمولات[1].

ومن الأمثلة عليها:

1-**بطاقة cib**: هي أداة للدفع بين البنوك المحلية تتيح لحاملها السحب طوال أيام الأسبوع و طول اليوم.

و هناك نوعان من بطاقة CIB و هما:

بطاقة كلاسيكية cib: هي بطاقة سحب يصدرها البنك للموظفين متوسطي الدخل الشهري الذي لا يتجاوز 39.999 دج.

بطاقة الذهبية CIB: هي بطاقة يصدرها البنك لكبار المسؤولين و الموظفين الذين يتجاوز أجرهم 40000 دج.

2-**بطاقة amex**: هي بطاقة دفعه تستخدم في الخارج لتسوية جميع المشتريات و تصدر هذه البطاقات البنكية مجموعة من المنظمات العالمية و المؤسسات المالية و التجارية مثل:

[1] فضيل فارس، التقنيات البنكية محاضرات و تطبيقات، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة الموساك رشيد، الجزائر،2013، ص 2598

فيزا visa internationale، و ماستر كارد،master carde internationale و أمريكان إكسبرس، American express[1]

الشكل (2-1) البطاقات البنكية بحسب وجهها و ظهرها



المصدر: فضيل فارس، مرجع سبق ذكره، ص 260.

[1] محمد عبد الحسين الطائي، مرجع سبق ذكره، ص ص : 186-187

1- البطاقات الذكية "smart carde"

البطاقة الذكية هي عبارة عن بطاقة مزودة بشريحة كمبيوتر على وجهيها بحيث تكون قادرة على حفظ معلومات أكثر من بطاقات الاعتماد العادية و المزودة بشريط مغناطيسي لحفظ معلومات بسيطة عليه[1].

و تتميز هذه البطاقات بالعديد من المزايا منها:[2]

إمكانية استخدامها تبعا لرغبة الزبون بوصفها بطاقة إئتمان أو بطاقة خصم فوري، و سهولة إدارتها مصرفيا، و أمان استخدام لوجود ضوابط أمنية محكمة فيها، كما أنها تتمتع بإمكانية التحويل من رصيد البطاقة إلى رصيد بطاقة أخرى و هذا من خلال أجهزة الصراف الآلي أو أجهزة الهاتف العادي أو المحمول.

3-النقود الإلكترونية: E.Cash

قبل عرض تعريف موحد للنقود الالكترونية ، لابد من التأكد على الحقيقة التالية:

يوجد اتجاهان مختلفان حول النقود الإلكترونية هي نفسها وسائل الدفع الإلكترونية أي أن النقود الإلكترونية هي مرادف لوسائل الدفع الحديثة لذلك هذا الاتجاه يعتبر مثلا الشيك الالكتروني و الكمبيالة الالكترونية و البطاقة الذكية و غيرها من الأدوات هي أشكال للنقود الالكترونية ، بينما الاتجاه الثاني يعتبر أن النقود الالكترونية هي أحد وسائل الدفع الالكتروني مثلها مثل الشيك الالكتروني و التحويل الالكتروني و غيرها من الوسائل[3].

تعريف النقود الإلكترونية:

النقود الإلكترونية هي عبارة عن قيمة نقدية بعملة محددة تصدر في صورة بيانات إلكترونية مخزنة على بطاقة ذكية أو قرص صلب بحيث يستطيع صاحبها نقل ملكيتها إلى من يشاء دون تدخل شخص آخر[4] .

[1] خضر مصباح الطيطي ، التجارة الالكترونية ، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان،2010، ص 1356
[2] محمد عبد الحسين الطائي، مرجع سبق ذكره، ص 187
[3] فضيل فارس، مرجع سبق ذكره، ص 278.
[4] نوري منير، التجارة الالكترونية، و التسويق الالكتروني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2014، ص 253.

و النقد الإلكتروني له مزايا أنه مستقل و حمول و قابل للتجزئة، و يوصف بأنه مستقل لأنه غير متعلق بأي شبكة أو جهاز تخزين، و بهذا فإن النقد الإلكتروني هو فعلا ليس عملة حرة التقويم، فالنقد الالكتروني يجب أن يكون قادر على المرور بشفافية عبر الحدود الدولية و أن يحول أوتوماتيكيا إلى عملة دولة المتلقي و إمكانية حمل النقد الإلكتروني، معناه أنه يجب أن يكون قابلا للتحويل بين أي طرفين[1].

2-الأوراق التجارية الإلكترونية:

في تعريفها يمكن أن نقول أن الأوراق التجارية الالكترونية لا تختلف عن مثلتيها التقليدية كلية أو جزئية، تمثل حق موضوعة مبلغ من النقود، و قابلة للتداول بالطرق التجارية و مستحقة لدى الاطلاع أو بعد أجل قصير و تقوم مقام النقود في الوفاء[2] .

و من أمثلة الأوراق التجارية نذكر:

أ-**البطاقة البنكية:** هي عبارة عن أداة دفع و سحب يصدرها البنك التجاري، و تمكن حاملها من الشراء بماله الموجود لدى البنك ومن الحصول على النقد من أي مكان مع خصم المبلغ من حسابه فورا وتمكنه من الحصول على خدمات خاصة.

الشكل رقم (2-2) نموذج عن البطاقة البنكية



ب-السند لأمر الالكتروني: لا يختلف تعريف السند لأمر الالكتروني كورقة تجارية عن السند لأمر التقليدي في كونه يعالج إلكترونيا، بمعنى يحرر بداية في ورقة ثم يسلم للطرف

[1] طارق عبد العال حمادة، التجارة الالكترونية، الدار الجامعية،2008، مصر ، ص 108.
[2] مغني سليمة، مرجع سبق ذكلره، ص ص :34-35.

الثاني وهو المستفيد و الذي بدوره يقدمه للبنك الذي يتعامل معه من أجل معالجته بالصورة الإلكترونية [1].

ت- **الكمبيالة الالكترونية:** صك معالج إلكترونيا متفق عليه مسبقا وفقا لشكل معين يتضمن أمر من الساحب عن طريق مصرفه إلى بنك المسحوب عليه بدفع مبلغا معين في تاريخ معين أو قابل للتعيين أو بمجرد الاطلاع لأمر المستفيد.

و يوجد للكمبالية الالكترونية نوعان:

- **الكمبالية الالكترونية الورقية:** وهي التي تصدر من البداية في شكل ورقة كأي كمبالية تقليدية ثم يتم معالجتها إلكترونيا.
- **الكمبالية الالكترونية الممغنطة:** و فيها يختفي أي دور للورق و تصدر من البداية على دعامة ممغنطة[2].

المطلب الثاني: مخاطر و جرائم وسائل الدفع الحديثة

الفرع الأول: مخاطر وسائل الدفع الحديثة

لا تخلو الخدمات البنكية الالكترونية المقدمة من خلال البنوك و المؤسسات المالية من العديد من المخاطر ، نذكر منها:

1-المخاطر القانونية : قد يقوم البنك ببعض العمليات البنكية خارج حدود البنك مما يتطلب منه أن يكون على علم و دراية بقوانين ذلك البلد و ما يضبط هذه العمليات من أعمال رقابية، مثال ذلك أن يحصل البنك على ترخيص و حماية المستهلك و الاحتفاظ بالمستندات و ما يرتبط بذلك من مخاطر قانونية[3].

[1] فضيل فارس، مرجع سبق ذكره، ص 289.
[2] نوري منير ، مرجع سبق ذكره، ص 283.
[3] جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الإلكترونية ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 95.

2-مخاطر السمعة : إذا ما واجه البنوك الالكترونية مشاكل في خدماته الالكترونية فقد يؤدي ذلك إلى فقدان الثقة بالبنوك المقدمة لهذه الخدمة[1].

3-مخاطر عمليات: إن طبيعة المعاملات المصرفية الالكترونية ينتج عنها تهديدات أمنية تأتي سواء من داخل النظام أو خارجه و على البنوك تتبع ممارستها سليمة لضمان سرية البيانات و الاعتماد على خبراء في ذلك[2].

4-المخاطر التنظيمية: تتعلق بعلاقة البنوك الالكترونية بالبنك المركزي حيث أن النقود الالكترونية ستجعل من الصعب مراقبة تحديد الكتلة النقدية، كذلك تداول عدت أشكال من النقود الصادرة عن مؤسسات مصرفية ن يجعل الكثير من المبالغ خارج الرقابة السلطة النقدية من الناحية التنظيمية[3].

النقود الصادرة عن مؤسسات مصرفية، يجعل الكثير من المبالغ خارج الرقابة السلطة النقدية من الناحية التنظيمية[4].

الفرع الثاني: جرائم وسائل الدفع الحديثة

قد كان ظهور وسائل الدفع الحديثة عاملا مساهما في ظهور هذا النوع من الجرائم و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-**انتحال شخصية الفرد:** تتم عندما يستغل اللصوص بيانات (كالعنوان و تاريخ الميلاد و رقم الضمان الاجتماعي) لشخص ما على الشبكة الالكترونية (شبكة الانترنت) أسوء استغلال، من أجل الحصول على بطاقات بنكية انتمائية ، حيث أن تلك البيانات تمكنهم من التقدم بطلبات لاستخراج البطاقات البنكية عبر الانترنت غالبا من خلال الهيئات التي تتخذ إجراءات أمنية صارمة عبر الشركات[5] .

[1] نوري منير، مرجع سبق ذكره، ص 225
[2] خديجة سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 77
[3] الجنبيهي محمد، الجنبيهي ممدوح، جرائم الانترنت و الحاسوب الآلي ووسائل مكافحتمها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2004، ص 42.
[4] نوري منير ، مرجع سابق ذكره، ص 225
[5] الجنبيهي محمد، الجنبيهي ممدوح، جرائم الانترنت و الحاسوب الآلي ووسائل مكافحتها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2004،ص 42.

2-جرائم السطو على أرقام البطاقات: أصبح السطو على أرقام البطاقات عبر شبكة الانترنت عملية سهلة، لذلك تزايدت هذه الحوادث التي أعقبتها عمليات الابتزاز لإرجاع تلك الأرقام أو لعدم استخدامها[1].

3- غسيل الأموال باستخدام البطاقات الذكية: غسيل الأموال يعني التصرف في النقود بطريقة تخفي مصدرها أو أصلها الحقيقي، و هي عملية يلجأ إليها تجار و مهربو المخدرات لإخفاء وجود دخل أو لإخفاء مصدره غير المشروع أو استخدام الدخل المشروع في وجه غير مشروع ثم يقومون بإدخال ذلك في الدخل المشروع ليبدو وكأنه تحقق مصدر مشروع، يمكن استخدام هذه البطاقات في غسيل الأموال غير المشروعة و ذلك بقيام شخص أو عدة أشخاص بالحصول على عدة بطاقات من عدة بنوك و يتم تغطية المسحوبات النقدية أو البضاعة من حساباتهم لدى أحد البنوك في دولة أخرى وهي أموال أصلها غير مشروع، كذلك تعتبر الانترنت من أحدث طرق غسيل الأموال خاصة أنها أسهل استخدام و أيسر في التعامل مع المصارف وذلك بالضغط على المفتاح يفتح له آفاق الدخول في حسابات و أنشطة مالية و مصرفية من أي جهة في العالم[2].

3-**السلب بالقوة الإلكترونية:** حيث يتم استخدام الحاسب في التلاعب بالمعلومات و ذلك بإدخال بيانات زائفة من جانب المتحايل باختلاف الدائنين كأجور يجب دفعها أو فواتير يجب سدادها، و ذلك عن طريق اختلاف مدينين غير حقيقيين يجب عليهم سداد فواتير صادرة عن الحاسب، أما المدين المعتدى عليه فلن يتمكن من إثبات كونه غير مدين لوجود فواتير معلوماتية، هكذا يستغل الدفع الآلية للحصول على أموال غير شرعية[3].

[1] سماح شعبور، مصباح مرابطي، وسائل الدفع اللكتروني في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر، جامعة العربي – تبسة-2016، ص44.

[2] عبد المطلب عبد الحليم، العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية، مصر،2003، ص 261

[3] سماح شعبور، مصباح مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

المبحث الثالث: تقيم وسائل الدفع الحديثة

ظهرت وسائل الدفع الالكترونية كنتيجة للتطور التكنولوجي، و كحل للمشاكل و العراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية، إلا أنه هناك عوائق تحد من نجاح هذه الوسائل و سنفصل في هذا المبحث العوامل المساعدة على نجاح و نتشار وسائل الدفع الحديثة و إعطاء تقييم لها.

المطلب الأول: العوامل المساعدة على نجاح وانتشار وسائل الدفع الحديثة

هناك عدة عوامل ساعدت في انتشار و نجاح وسائل الدفع الحديثة نذكر منها:

1-ظهور البنوك الالكترونية و الخدمة المصرفية الجيدة :

ففي ظل وجود شبكة الانترنت و شيوعها و ازدياد مستخدميها ن و استغلال هذه الشبكة في ميدان النشاط التجاري الإلكتروني، لم تكتفي البنوك بدور المتفرج بل شهدت ثورة في المعاملات المصرفية أمدت هذا القطاع بأحدث الآليات ، جعلت أكثر مرونة و سرعة في تقديم خدماته، و حيث ظهر إلى الوجود ما يسمى بالبنوك الالكترونية.

و لأن البنوك الالكترونية تحقق مع بعضها البغض العمليات المصرفية الفورية بسرعة تفوق العمليات المصرفية العادية كالتحويلات أو التسويات التي تأخذ وقتا طويلا و تكلفة مرتفعة فقد سمح ذلك بجذب العملاء بشكل كبير.

و بما أن البنك الالكترونية و المعاملات المصرفية الالكترونية تتم عن طريق شبكة الانترنت، فمن الطبيعي أن يتم التعامل بوسائل الدفع الالكترونية مما يشجع على استعمال هذه الوسائل بالإضافة إلى الخدمات الجديدة التي تستوجب التعامل بتلك الوسائل[1].

2-الإستفادة من وسائل الأمان عبر شبكة الانترنت

تتميز وسائل الدفع الالكترونية عن الوسائل التقليدية، بالاستفادة من وسائل الأمان المبتكرة حديثا لاستعمالها عبر شبكة الانترنت، و خاصة لإضفاء الثقة على المعاملات

[1] نوري منير، مرجع سبق ذكره، ص 231

البنكية و التجارية التي تتم عبر هذه الشبكة و التي تكون وسائل الدفع الالكترونية طرف فيها كالتوقيع الالكتروني و التشفير و التأمين.

أ-**التوقيع الالكتروني:** و هو شهادة رقمية تحتوي بصمة إلكترونية للشخص الموقع

ب-تشفير البينات: أي استبدال شكلها من خلال تحويلها إلى رموز و إشارات تمنع الغير من معرفتها أو تعديلها، و هذه الخاصية تمنع اختراق هذه الأدوات أو استعمالها من طرف أفراد آخرين.

ت-التأمين أي إمكانية هذه الوسائل من خلال نظم التأمين عبر شبكة الانترنت[1].

4-ظهور منظمات و مؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات

5-إن من بين العوامل المساهمة في انتشار وسائل الدفع الحديثة، ظهور منظمات و مؤسسات عالمية أصبحت رائدة في انتاج و تسويق هذه الوسائل لمختلف بلدان العالم، و الجهات المصدرة للبطاقة البنكية و التي تعد من أشهر وسائل الدفع الالكترونية يمكن تقسيمها كما يلي:

أ- **المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات:**

المنظمات المالية لا تعتبر مؤسسات مالية، و إنما بمثابة ناد، حيث تمتلك كل منظمة العلامة التجارية للبطاقات الخاصة بها لكنها لا تقوم بالإصدار بنفسها و إنما تمنح تراخيص بإصدارها للبنوك و أشهر هذه المنظمات فيزا العالمية، ماستر كارد العالمية.

ب-المؤسسات المالية العالمية:

و هي التي تتشرف على عملية إصدار البطاقات المصرفية دون ضرورة منح تراخيص الإصدار لأي مصرف ومن أشهرها: أمريكان إكسبريس، الدينرز كليب.

فهذه المنظمات و المؤسسات بفعل المنافسة بينهما ساهمت و بشكل كبير في نشر استخدام وسائل الدفع الالكترونية، خاصة منها البطالة بمختلف أنواعها و ذلك بنشر فروعها

[1] سعداوي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 75.

عبر مختلف أرجاء العالم بالإضافة إلى الاستمرار في تحسين جودة خدماتها الالكترونية و إرساء الثقة في استعمالها[1].

المطلب الثاني: مزايا و عيوب وسائل الدفع الحديثة

أي شيء جديد لابد من وجود إيجابيات و سلبيات له، فوسائل الدفع الحديثة مع انتشارها الواسع كان لها تقييم يمكن أن نلخصه في الجدول التالي:

الجدول (2-1): مزايا وسائل الدفع الحديثة و عيوبها

الجهات	المزايا	العيوب
حامل البطاقة	*سهولة الاستخدام و يسره *الأمان و تفادي السرقة و الضياع *توفير فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترة محدودة *إتمام الصفقات فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة	*زيادة الانفاق و الافتراض بما يتجاوز القدرة المالية *عدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عليه وضع اسمه في القائمة السوداء
التاجر	*تعد أقوى ضمان لحقوق البائع *تساهم في زيادة المبيعات *نقل عبء متابعة دين الزبائن إلى عاتق البنك و الشركات المصدرة	*قد تؤدي مخالفته أو عدم التزامه بالشروط إلى إلغاء البنك التعامل معه ووضع اسمه في القائمة السوداء و ما يترتب على ذلك من صعوبات في ممارسته نشاطه التجاري
مصدر البطاقة	*تعزيز الأرباح من خلال الفوائد و الرسوم و الغرامات	*خطر تعثر سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم *تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها

المصدر: عبد الحسن الطائي، مرجع سبق ذكره، ص 5

[1] عبد الرحيم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص : 66-67

خلاصة الفصل الثاني:

لقد أصبح التحدي الحقيقي في التطور المصرفي و بالخصوص تطوير وسائل الدفع هو إيجاد مجموعة من الخدمات تلبي احتياجات نطاق عريض من العملاء باعتبارهم نقطة البدء في العمل المصرفي ، و ساعد على ذلك التطور التكنولوجي الذي حققته نظم المعلومات المصرفية من المصرف إلى العميل بسهولة و يسر و كفاءة بما يلاءم الاحتياجات و المتطلبات المعاصرة للعملاء من ناحية و تحقيق الربح من ناحية أخرى.

و مع كل المزايا التي توفرها وسائل الدفع الحديثة إلا أن تحديات و مخاطر تواجه هذه النظم، و هذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة BADR بالعمارية

تمهيد: بعد تناولنا في الفصل الأول عموميات حول البنوك التجارية و الفصل الثاني الخلفية لوسائل الدفع الحديثة سنحاول في هذا الفصل أي الجانب التطبيقي إسقاط دراسة ميدانية من خلال معرفة أهم مراحل نشأة وتطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية وأهم الأنشطة و المهام التي يقوم بها البنك بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي له بنك تجاري رائد في الجزائر و بعد أن قمنا بدراسة مختلفة أنظمة الدفع الإلكترونية الحديثة قمنا بتجسيد هذه المفاهيم النظرية وذل بقي من بتربص في وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالعمارية حتى يتسنى لنا معرفة وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة المعمول بها بالوكالة و كيفية استخدامها قمنا بتقسيم الفصل إلى :

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الثاني: تقديم الوكالة العمارية ومدى استخدام وسائل الدفع الحديثة بها.

المبحث الثالث: المشاكل و العراقيل التي تواجه بنك الفلاحة و التنمية الريفية عند تعامله بوسائل الدفع الحديثة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

1.المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة و التنمية الريفية

في هذا المطلب سنقوم بتقديم نشأة وتطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية و أهم الأنشطة و المهام التي يقوم بها البنك إضافة إلى الهيكل التنظيمي الخاص به:

الفرع الأول: نشأة و تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية B-A-D-R

أولا: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تم تأسيس بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالرسوم رقم 82-106 الصادر في 07 جمادى الأولى عام 1402 الموافق لـ 1982/03/13[1]، وفي الحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري و بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو بنك تجاري[2]، وكلف بتمويل هياكل و نشاطات الإنتاج الزراعي ، و كل الأنشطة الممتدة و المتممة للزراعة[3].

ثالثا: تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية B-A-D-R

بنك البدر هو هيأة عمومية اقتصادية يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و كذا يتمتع بالاستقلال في التسيير ، كما يقوم بتقديم خدمات مختلفة للقروض ، يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن لإقراضها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين (الشركات) بفائدة محددة من طرف البنك بالإضافة إلى تجارة النقود، شراء العملة الصعبة بواسطة تكلفة القرض ، كما يمكن له إعادة استثمار رأس المال و أخذ حصص الزامية على شكل أسهم ضمن كل عملياته نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري و الذي أصبح شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دينار جزائري منذ تأسيسه ، شارك البدر في عدة عمليات لتنمية و تطوير مجموع القطاعات ، كم عرف توسع لمهامه و قدراته و يعتبر البدر بنك تجاري صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى ، حيث زاد

[1] محمود حميدات ، مداخيل التحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بالجزائر ،2005، ص 134.
[2] شاكر القزويني في اقتصاد البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992، ص 77
[3] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر،1998، ص 135.

عدد الوكالات من 60 وكالة سنة 1983 إلى 300 وكالة و 42 مديرية جهوية في سنة 2003 على المستوى الوطني ، كما أن اليد العاملة في نفس السنة 7000 عامل، حيث بلغ عدد الحسابات المفتوحة 2988836، أما بالنسبة لولاية المدية فتتكون من 7 وكلات متفرعة عبر مناطقها ،. أما حجم القروض الممنوحة تتغير من يوم لآخر ومن ساعة إلى أخرى

ثالثا: مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية " البدر"

المرحلة الأولى : مر بنك الفلاحة و التنمية الريفية عن بنك التنمية المحلية "BNA" سنة 1982، و اهتم بهذه المرحلة بتحقيق هدفه الوحيد هو إثبات وجوده في التخصيص المستند إليه ضمن النشاطات الفلاحية، حيث قام بفتح العديد من الوكلات في أشهر المناطق الفلاحية، وخلال فترة زمنية تمكن البنك من اكتساب سمعة عالية في مجال القطاع الزراعي و الصناعة الغذائية و الصناعة الميكانيكية الفلاحية[1].

المرحلة الثانية : (1989-1999)

استطاع بنك الفلاحة و التنمية الريفية أن يدخل هذه المرحلة من بابها الواسع فقام بإدخال تكنولوجيا معلوماتية خاصة بقطاع المؤسسات الإقتصادية الصغيرة و المتوسطة حيث:

في سنة 1991: قام بتطبيق نظام swift الخاص بالعمليات التجارية الدولية

في سنة 1992: قام ببرمجيات PROGICIEL SYBU مع فروعه المختلفة من أجل تسهيل العمليات البنكية كتسيير القروض، و تسيير عمليات الصندوق و الفحص لحساب العملاء بالإضافة لتسيير الودائع كما قام بإدخال المعلوماتية على كل العمليات التجارية (عمليات فتح القروض الوثائقية التي لا تفوق 24 ساعة حاليا على الأكثر) كما قام بإدخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى الوكالات[2]

في سنة 1993: نجاح عملية إدخال المعلوماتية على جميع أعمال البنك.

[1] بن واضح هاشمي، لعذور صورية، القرارات التسويقية المتعلقة بالمزيج التسويقي المطبق في بنك الفلاحة و التنمية الريفية، ص 02.
[2] وثائق مقدمة من طرف وكالة العمارية.

في سنة 1994: ظهور خدمة جديدة تتمثل في بطاقة السحب

في سنة 1996: قام بعملية فحص السلك TELETRATEMENT التي سهلت العمليات البنكية عن بعد و في الوقت المطلوب.

في سنة 1998: قام باستعمال بطاقة السحب بين البنوك

المرجلة الثالثة: (1999-2005)

اعتمد بنك الفلاحة على برنامج خماسي من أجل سير التمويلات الاقتصادية و الاجتماعية و من أجل تلبية أكبر قدر من حاجيات رغبات العملاء خاصة و أنها عرفت تنوعا و تعددا بالإضافة إلى ذلك دخول البنك ميدان العالمية حيث أصبح بنكا شاملا يتدخل في تمويل كل القطاعات كما أنجز عدة مشاريع أهمها :

في سنة 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة و الضعف لأداء البنك كذلك إنجاز مخطط التسويق المؤسسة

في سنة 2001: قام بالتطهير المالي و المحاسبي ، تقليل الوقت ، تخفيف الإجراءات الإدارية و التقنية.

في سنة 2002: عم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج progiciel sybu كزبون مقدم للخدمة

المرحلة الرابعة (2005-2018) : قام بنك الفلاحة بإعادة تخصصه في الميدان الفلاحي أي تمويل النشاطات الفلاحية و المجالات المتعلقة بها.

المرحلة الخامسة (2018 إلى يومنا هذا) : عم نظام flexcube

ومن خلال تعرضنا إلى تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية نستطيع أن نقدمه في اثتي عشر نقطة تتمثل في:

1-البنك الأول في ترتيب البنوك التجارية

2- استعمال الإعلام الآلي في جميع عملياته التجارية الخارجية

3- استعمال نظام swift منذ 1991

4-الشبكة الأكثر كثافة.

5- بنك شامل و عالمي يتدخل في تمويل جميع القطاعات

6- ما يقل عن 6 مليار دولار أمريكي من التعاملات الاقتصادية و البنكية ، 30% من التجارة الخارجية الجزائرية.

7- الإدخال الكامل للإعلام الآلي على كل الشبكة بفضل برمجيات خاصة LOGICIEL ملك للبنك، مصمم من طرف مهندسي المؤسسة.

8- القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي وعن بعد

9- إمكانية فحص الزبائن عن بعد لحساباتهم الشخصية.

المطلب الثاني : نشاطات بنك الفلاحة التنمية الريفية B-A-D – R و الهيكل التنظيمي

أولا: نشاطات بنك الفلاحة و التنمية الريفية B-A-D-R

إن نشاط البنك يتمحور و يعتمد على نوعين أساسيين هما:

1-نشاطات التمويل: ACTIVITE DE FINALCEMENT

- تمويل النشاط الفلاحي
- تمويل المستفيدين الخواص و مختلف المساهمات الفلاحية و الصناعية

الصيد البحري، تربية الحيوانات، صناعة المشروبات، صناعة المنتوجات، الأساسية للتبغ ، صناعة غذائية، صناعة منتوجات التغليف، وسائل النقل، تنمية الصناعة التقليدية، تمويل تعاونيات، الخدمات و تقديم المساعدة لكل النشاطات و المؤسسات التي تساهم في التمية الريفية

2-النشاطات الاقتصادية:

*تحديد سير التخطيط المكلف من أجلها

*بذل مجهودات جد هامة من أجل تطوير الاقتصاد الوطني

*تطوير قدرات و كفاءات لتلبية رغبات الوطن، من جهة تقديم القروض وتمويل النشاطات الاقتصادية

*ربط العلاقات مع الدول الخارجية

*القيام بمفاوضات و اتفاقيات وكفاءات خاصة يقوم فيها بضبط الحسابات و تطبيق العمليات البنكية من الخارج

*تنشيط و إعطاء نفس جديد لهياكل الشبكة و الوكالات المركزية على التمويل البشري و التجاري

*تحليل حسابات كل فرع ووكالة مركزية و اللامركزية و بعض النشاطات على مستوى مختلف مراكز الشبكة

3/الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

1/3- الهيكل القانوني لبنك الفلاحة و التنمية الريفية:[1]

يتكون الهيكل القانوني لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من الجمعية العامة ومجلس الإدارة و المديرية العامة

الجمعية العامة: هي الهيئة السياسية الممتلكة لجميع أسهم المؤسسة الاقتصادية وفي هذا الإطار تحدد بقراراتها للقانون لكافة الشروط التي تتماشى مع مصلحة الشركة و تتفرع إلى جمعية عادي و غير عادية.

[1] معوش إيمان،بورحلة نسيمة، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة مشروع إستثماري من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعين بسام، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، جامعةآكلي محند و الحاج، البويرة 2014-2015، ص 101.

مجلس الإدارة:

المؤسسة الاقتصادية مسيرة من طرف مجلس الإدارة و هو مكون من 9 أعضاء على الأقل و 12 عضو على الأكثر.

المديرية العامة:

يدير المديرية العامة للبنك مديرا عامل بعينه مجلس الإدارة ويحدد صلاحيته و سلطاته في التسيير و المراقبة وذلك طبقا لأحكام المادة 12 من القانون الأساسي للبك

2/3- الهيكل الإداري لبنك الفلاحة و التنمية الريفية:

- الوكالة تعتبر الوكالة الخلية الأساسية وجهاز الاستغلال الخاص بالبنك
- الفرع هو اللامركزية توجد بقر الولاية مهمتها تنظيم و مساعدة و توجيه وتنسيق بين جميع الوكالات التابعة لها و كذلك مراقبة أعمالها

المطلب الثالث: مهام و خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية

أولا: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية كبنك تجاري: و تتمثل مهامه في

- معالجة جميع العمليات التي يقوم بها أي بنك تجاري (قرض ، صرف ، خزينة)
- فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبا بهذا الشأن
- المشاركة في جميع مجالات التوفير و الإحتياط
- التعامل مع المؤسسات القرض العمومية.
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية خاصة الاستيراد و محاولة تقديم تسهيلا للإستثمار الوطني
- منح قروض قصيرة أو طويلة المدى

2-بنك الفلاحة و التنمية الريفية كوسيلة للمراقبة:

- مراقبة تطابق التدفقات المالية للمؤسسات مع المخططات و الرامج المتعلقة بها، و هذا تحت وصاية السلطات المعينة.
- تتدخل دورا في وضعيتها و تسييرها المالي.

إن القانون التأسيسي لبنك الفلاحة و التمية الريفية يلخص مهامه من خلال المادة الرابعة تحدد مجالات تدخله كما يلي:

*تمويل العمليات الفلاحية التقليدية و الزراعي و الصناعية، كما أن البنك مساعدته لكل المؤسسات التي تساهم في تمية العالم الريفي

* تمويل المشاريع الخاصة بالاستثمارات (الصناعات الصغيرة ، التجارة ، سيارات الإسعاف، الفلاحين) في شكل قروض تقد من سنتين إلى سبع سنوات

* تمويل قطاع الصحة.

* تمويل بعض الاستثمارات الخاصة بتطور الريف

* يقدم البنك حملة من قروض و استغلال كقروض لتمويل الحملات الفلاحية وكذا الموازنة الوضعية المالية للمؤسسات (السحب على المكشوف ، تسبيقات بنكية...إلخ).

ثانيا الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

1-حسابات الإيداع لأجل: هو حساب غير مقيد بسندات بنكية ، موجودة للأشخاص الطبعيين أو المعنويين.

- حساب الأموال بالعملة الصعبة: توضع تحت تصرف العميل في كل وقت بنسبة فائدة حسب الشروط العاملة للبنك.
- حساب العملة بالعملة المحلية: يقدر المبلغ بـ 10 آلاف دج على الأقل، بمعدل فائدة ثابتة تدفع في آخر المدة الزمنية المحددة من طرف البنك.

2-سند الصندوق: عبارة عن تفويض لأجل وبعائد موجه للأشخاص المعنويين و الطبعيين.

3-بطاقة البدر: تسمح هذه البطاقة بالسحب نقدا عن طريق موزعات أتوماتيكية متواجدة عبر الوكالات الجزائرية.

4-بنك البدر يسهل تغير الحسابات عن بعد.

5-معالجة العمليات البنكية عن بعد وفي وقتها الحقيقي

6-دفتر توفير الشباب

7-الاعتمادات و القروض التي يمنحها البنك لزبائنه التي تكون وفق دراسات و شروط مسبقة

المبحث الثاني: تقديم عام لوكالة العمارية -855-

فيما يلي سنتطرق إلى تقديم وكالة العمارية من نشأتها إلى اهم الخدمات التي تقدمها:

المطلب الأول: نشأة و تعريف وكالة العمارية 855

أولا: في يوم 17 صفر هـ الموافق لـ 1983/11/12م تشيد مقر بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالعمارية في ولاية المدية من طرف السيد المدير المركز للدولة و الغايات واستصلاح الأراضي

تعريف وكالة العمارية-855-

تعتبر الوكالة الخلية الأساسية وجهاز الاستغلال الخاص بالبنك وهي تدخل في إطار هيكل يسمح باستقبال الزبائن وإرضائهم وكل الوكالات متواجدة في الولاية تشكل مجموعة استغلالية حيث تعتبر وكالة العمارية من بين وكالات بنك الفلاحة و التنمية الريفية على مستوى المدية و أهم العمليات التي تقوم بها الوكالة.

الفرع الثاني: وظائف وكالة العمارية-855-

من بين أهم الوظائف التي تقوم بها الوكالة:

***الصندوق** : دفع وسحب المبالغ المالية من طرف الزبائن (الأورو و الدينار الجزائري)*عمليات فتح الحسابات: و تتمثل في حسابات الشيكات، الحسابات الجارية، حساب الدفتر، حساب دفتر الأشبال

***عمليات غلق الحسابات : وتكون بطريقتين**

1-طريقة إدارية: بناء رغبة الزبون فيأخذ البنك عمولته ويقدم المبلغ الباقي بناء على طلب خطي من الزبون

2-طريقة إجبارية: في حالة ما إذا كان الحساب لا يستقبل أموال فيلجأ لبنك رصده

*عمليات الإيداع و السحب.

***التحويلات:** تحويل مبالغ مالية من حساب زبون آخر في نفس الوكالة.

*مراقبة المحاسبة.

*الخصم و التحصيل و المقاصة للأوراق التجارية.

*التكفل بمختلف العمليات.

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية العمارية -855-

يعتبر هذا التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، و هذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام و تنقسم وكالة العمارية إلى المصالح التالية :

1-**المدير:** يرأس وكالة العمارية كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسؤول الأول عن الوكالة، إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك ، و يتخذ القرارات الصائبة و يسهر على تنفيذها، وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.

2-**نائب المدير:** هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حالة تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير و العمليات اللازمة لتسيير هياكل بنك الفلاحة و التنمية الريفية ووسائله و أعماله سيرا عاديا

3-**الأمانة العامة:** السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد و الصادر للبنك ومن البنك، بالإضافة إلى الاعمال المكتبية من وثائق و إرسال الفاكسات و استقبال المكالمات الهاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال و العملاء و المدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر وارد.

4-**مصلحة التجارة الخارجية:** تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد و التصدير من الناحية المالية، كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء أو في شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة

الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون إلى حساب المورد في الخارج.

5-**مصلحة الصندوق:** تجسد التعامل اليومي بين الوكالة (البنك) و العميل، و يتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الوطنية خاص بالعملة الأجنبية.

6-مصلحة الحسابات : تكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية، أي النظام الإداري للوكالة المركزية و الوكالات الفرعية و الشؤون الحسابية ، أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التسيير و التجهيز.

7-**مصلحة القروض:** تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة و الشاملة و الدقيقة للمشروع تمنح القروض . بمختلف أنواعها و أشكاله و تؤخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة و المركز المالي للزبون بضمان استرداد كاملا مع قيمة نسبة الفائدة[1]

8- **مصلحة الاستشارة القانونية و المنازعات** : تخص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية وهي تسير من طرف خبير في المحاكم من اهم وظائفها:

أ. تمثيل البنك أمام الجهات القضائية و الإدارية و الأمنية.

ب.تقديم التوجيهات و الاستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب.

ت.الإشراف على غلق الحسابات

ث.دراسة الملفات القانونية لأشخاص الطبيعية و المعنوية وتسيير حساباته

- تصفية الشركات
- توقيع جميع عقود الرهن الحجازي و الرهن العقاري باسم ولحساب البنك
- متابعة القروض الصادرة و إيجاد الحلول لاسترجاعها بالطرق الودية أو القضائية.

[1] معلومات مقدنة من طرف بنك BADR

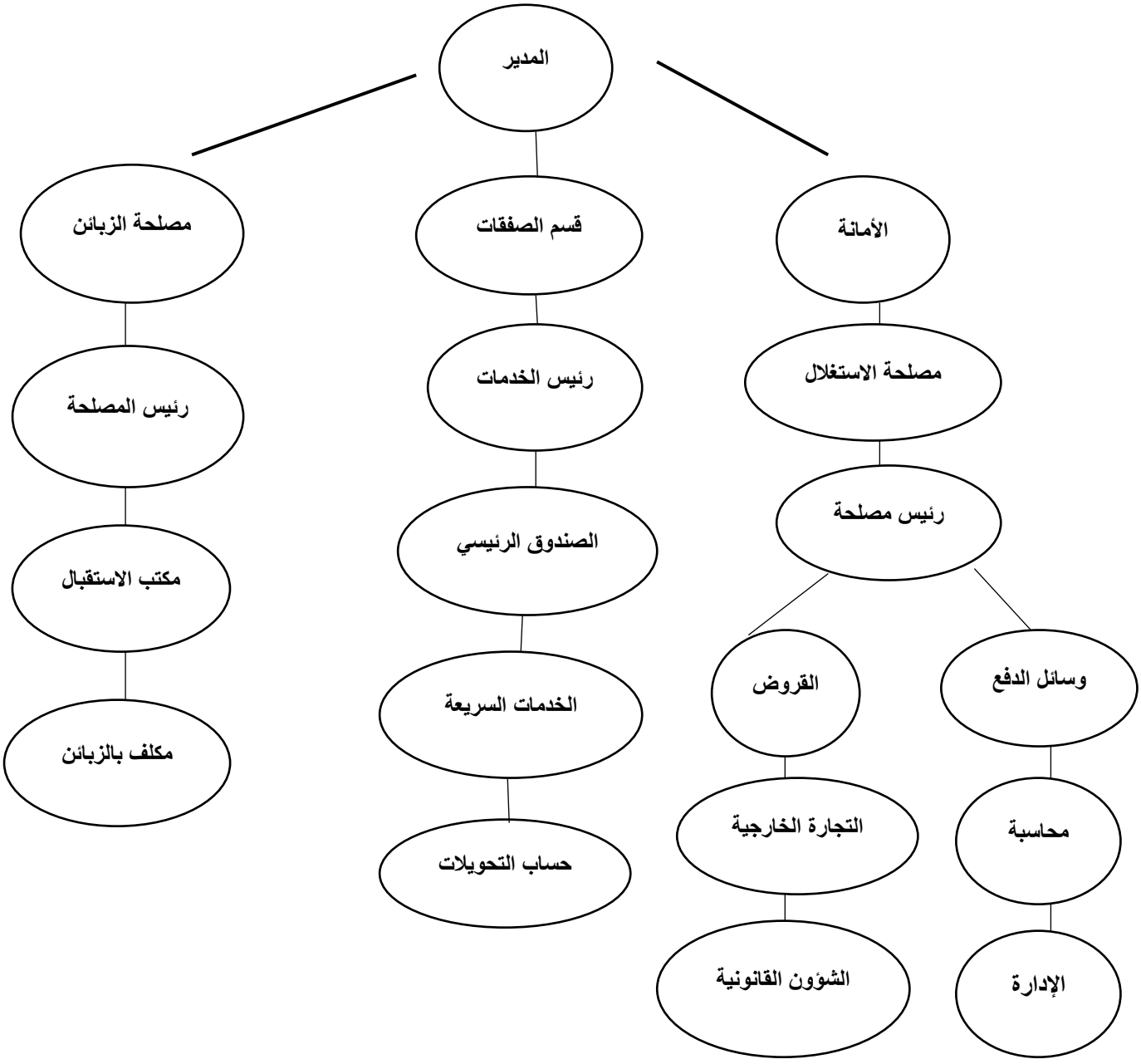
- الإشراف على دراسة وقمة التركات.
- تبليغ الإعذارات عن طريق المحضر القضائي.

9.**مصلحة الإستغلال:** تسمى أيضا بمصلحة التنفيذ وتقوم بتحويل النشاطات الفلاحية و التجارية (فتح حسابات و اكتتابات سندات و إيداع مبالغ مالية)

10.**مصلحة المراقبة و الميزانية:** هذه المصلحة يسيرها مختصون و المراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك وهي مسيرة من طرف المديرية العامة وهي غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة في القروض و الأجور و الاعتمادات . والعمال أما الميزانية فتقوم بإعداد الأجور لعمال و تقديم الميزانيات النهائية للوكالات المركزية و الوكالات الفرعية.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة العمارية -855-

الشكل رقم: (1.3) الهيكل التنظيمي لوكالة العمارية



المصدر: من إعداد الطالبين: بومهدي ابراهيم – أمير عبد القادر و بالاعتماد على وثائق المؤسسة – الملحق رقم

المطلب الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني ومدى استخدامها في وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

3-1- بطاقة التوفير و إجراءات فتح الحساب ومدى استخدامها:

3-1-1- بطاقة التوفير و إجراءات فتح الحساب:

أ- تعريف حساب التوفير:

يمنح هذا النوع من الحسابات للأفراد الطبيعيين فقط، حيث يعطي الحق لصاحبه في الحصول على فائدة يتم حسابها دوريا (15 يوما) و يمكن لصاحب هذا الحساب من تسييره (سحب و إيداع) بواسطة دفتر شخصي و تنقسم ودائع التوفير لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

1-دفتر توفير بدر livret d'épargne Badr: وهو دفتر خاص بجمهور المودعين بدأ العمل به منذ إنشاء البنك ، و يوجد نوعان من هذا الدفتر:

- **دفتر توفير بفوائد** : و تكون هذه سنوية متغيرة حسب المعدل المقترح من طرف البنك المركزي
- دفتر توفير بدون فوائد لرأس المال الثابت
- وحساب الادخار في إطار الإيرادات التي يعتمد عليها البنك في سياسته قصيرة المدة

2-دفتر توفير الشباب Livret d'épargne juniors: يتم فتح هذا الدفتر للمودعين صغار السن (دون 19) سنة عن طريق أوليائهم أو الممثلين الشرعيين ، و يمنح عليه البنك فوائد مرتفعة نسبيا مقارنة مع باقي دفتر التوفير.

ب-إجراءات فتح حساب التوفير:

1- أهم الإجراءات المتخذة لفتح حساب التوفير:

- يعبأ الطالب فتح حساب التوفير ، استمارة لدى فرع المراد فتح الحساب به و يتعهد بقول كافة الشروط الواردة في الطلب و دفتر التوفير
- يوقع العميل على بطاقة التوقيع المعدة لذلك
- عند موافقة مدير الفرع على فتح الحساب يعطي الحساب رقم ليستخدم في وكالة المعاملات و السجلات و دفتر التوفير
- يخصص الحساب بطاقة تتضمن اسم العميل وجنسيته ورقم جواز السفر أو هويته و نموذج لتوقيعه

يعطى نموذج دفتر التوفير يصدره شروط استعمال حسابات التوفير التي يطبقها البنك و يلتزم به كل من الطرفين.

2- ملف فتح حساب التوفير:

- شهادة الميلاد

3-2- بطاقة CBR و إجراءات فتح الحساب و مدى استخدامها:

3-2-1- بطاقة CBR و إجراءات فتح الحساب

أ- تعريف حساب CBR:

تفتح مثل هذه الحسابات للموظفين والعمال و كلفة الأشخاص الطبعيين الذين يقتتون أجرا ثابتا و أهم ما يميز هذه الحسابات هو أن رصيدها دائن دوما أي أن العميل لا يستطيع أن يسحب إلا ما هو موجود فعلا في حسابه و يتم تسيير مثل هذه الأمور بدفتر مصكوك خاص بالبنك.

ب- الإجراءات فتح حساب من أجل الحصول على بطاقة CBR:

1- أهم الإجراءات المتخذة لفتح الحساب:

يعبئ العميل استمارة طلب فتح حساب مبينا اسمه ، عنوانه، جنسيته رقم جواز سفره أو هويته ، تاريخ الإيداع ، المبلغ المطلوب إيداعه و توقيعه بما يفيد قبوله لشروط البنك

2- ملف فتح حساب CBR:

*شهادة ميلاد

* نسخة من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة

*بطاقة إقامة

*دفع مبلغ قدره 3.000.00

الشكل:

3-2- مدى استخدام بطاقة CBR:

بطاقة CBR تستخدم لتسهيل معاملات المالية في التسويق وهو اختيار جديد للعديد من الناس و استخدام في شراء منتج أو السداد خلال فترة محددة بالاتفاق مع البنك تصل إلى 55 يوم

ومن خلال الدراسة التي أجريناها لدى وكالة العمارية تبين لنا ما يلي:

الجدول رقم (1.3): يوضح عدد البطاقات و الأجهزة المستخدمة لبطاقة CBR

الأجهزة المستعملة	عدد البطاقات المستخدمة	نوع البطاقة
TPE/GAB	801	بطاقة CBR

مثل الجدول رقم 02 عدد البطاقات الأجهزة المستخدمة لبطاقة CBR

3-3- بطاقة CIB و إجراءات فتح الحساب و مدى استخدامها:

3-3-1 بطاقة CIB و إجراءات فتح الحساب:

أ- تعريف بطاقة CIB:

تفتح مثل هذه الحسابات لأصحاب المهن الحرة من رجال الأعمال مقاولين و تجار و صناعيين و لكل الأشخاص الطبعيين أو المعنويين الذين يمارسون نشاطات اقتصادية حرة و من أهم مميزاتها هو سهولة الدفع و التجنب استعمال النقود و يكمن الفرق الوحيد بينهما و بين حسابات الصكوك هي أن الحساب الأول يكون دائنا باستمرار على عكس الحسابات الجارية التي يمكن أن تكون مدينة(سحب على المكشوف) و هناك نوعان من هذه البطاقة بطاقة كلاسيكية و بطاقة ذهبية

1- ملفات فتح حسابات CIB:

*شهادة ميلاد

*نسخة من بطاقة التعريف أو رخصة السياقة

بطاقة الإقامة

*نسخة من السجل التجاري مصادق عليه من طرف CNCR

*نسخة من بطاقة حرفي

*نسخة من البطاقة الجبائي

*دفع مبلغ من المال

*02 صور شمسية



شكل رقم (1.3) بطاقة CIB

ب أنواع البطاقات ما بين البنك

- **البطاقة كلاسيكية: هي بطاقة تمنح للعميل العادي (لديه رصيد شهري)**



شكل رقم (2.3)البطاقة الكلاسيكية: CIB CLASSIQUE

- **بطاقة الذهبية** : خاصة فقط للتجار الذين يملكون رصيد محدود من طرف البنك وما يميزها ما تسمح بسحب مبالغ كبيرة وتمنح هذه البطاقة امتيازات و سيولة نقدية أكثر من تلك المتوفرة في البطاقة الكلاسيكية لذلك نجد أنها تخضع لشروط أكثر من تلك المتوفرة في

البطاقة الكلاسيكية لذلك نجد أنها تخضع لشروط أكثر تعقيدا من سابقته إذن من متطلبات تفعيلها يجب أن يتوفر مبلغ 50000.00 بالنسبة للموظفين أما بالنسبة للتجار فيجب أن يكون المبلغ 10000.00 فما فوق مع توفر سجل تجاري أو بطاقة حرفي الفلاح.

شكل رقم : (3.3) صورة لبطاقة الذهبية CIB GOLD



المصدر الوثائق الداخلية للبنك

الشكل: (4.3) واجهة موقع BADR net

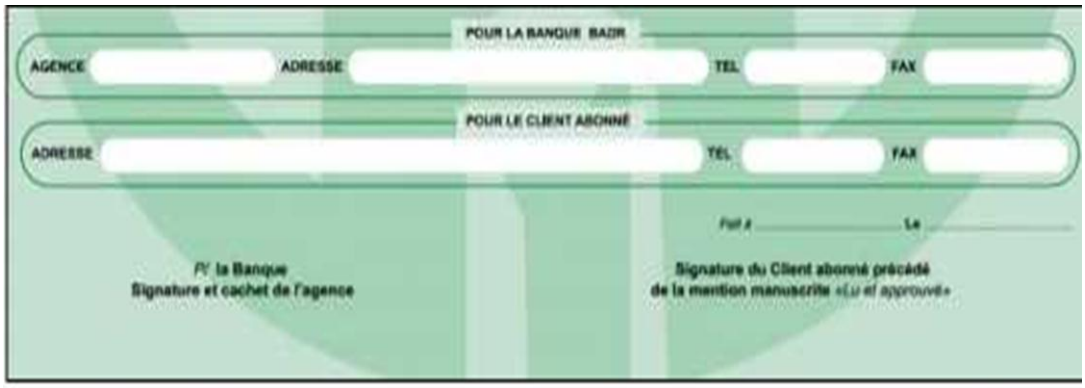


المصدر: https://badronline.badr.dz

* **خدمات BADR Sms**: وهي خدمة مستحدثة في إطار ترقية و تحسين جودة الخدمات الالكترونية التي يقدمها البنك للعملاء عبر إرسال إشعارات notification و رسائل sms

لتسهيل عمليات تتبع حركة الأرصدة و الحسابات البنكية عن بعد و تقدر رسوم الإشتراك بمبلغ 150 دينار جزائري للأفراد 500 دينار جزائري للمؤسسات و تكون شهرية

الشكل رقم (5.3): الواجهة الخلفية لقسيمة اشتراك في خدمة BADR + BADR net sms



المصدر: الوثائق الداخلية للبنك.

* **الموزع الأوتوماتيكي للأوراق DAB:** هو آلة أتوماتيكية تعمل على مدار 24 سا/24 سا تسهل عمليات سحب الأموال باستعمال أحد البطاقات البنكية التي يوفرها البنك كما تسمح بالكشف على الرصيد بطريقة آمنة و سريعة.

الشكل رقم :(6.3) الموزع الأتوماتيكي للأوراق



* **جهاز نقطة البيع الإلكتروني TPE:** و هو جهاز الدفع المباشر يستخدم في عمليات تحويل الأموال الكترونيا عبر تمرير البطاقة البنكية على القارئ الإلكتروني بحيث يتم التأكد

من كفاية الرصيد و اقتطاع ثمن الخدمة من رصيد الزبون و تحويلها إلى رصيد البائع الكترونيا.

الشكل رقم: (7.3) جهاز TPE



https://www.arabpng.com

* **بطاقة توفير بدر**: وهي بطاقة بنكية مرتبطة بحساب دفتر التوفير LEB أو دفتر توفير الفلاح LEF بفوائد أو بدون فوائد و تسمح لحاملها التنفيذ و القيام بمعالجة العمليات بشبكة الخدمات المصرفية الالكترونية لبنك BADR وما بين البنوك، أي أنها عبارة عن بطاقة نقية مشخصة و عملية وعالمية تطابق المعايير الدولية مؤمنة بشكل مزدوج، شريحة ومجال مغناطيسي بالإضافة إلى شيفرة سرية لا يعرفها إلا صاحب البطاقة

الشكل رقم (8.3): بطاقة TAWFIR



1-مميزات بطاقة TAWFIR

- صلاحية البطاقة تمتد إلى عامين مع إمكانية التجديد.
- صلاحية الاستعمال في الجزائر فقط.
- تحديث صناديق التوفير و الادخار في جميع العمليات الحسابية.

2-الخدمات التي تقدمها بطاقة TAWFIR:

* إمكانية السحب من دفتر التوفير.

التحويل من الحساب الجاري إلى دفتر التوفير.

طلب دفتر الشيكات .

***دفتر التوفير LEF/LEB:** هو حساب يوفره بنك الفلاحة و التنمية الريفية لعملائه لإيداع مدخراتهم مع إمكانية الحصول على عائدات (بفوائد) وضمان سلامة أموالهم من دون تجميدها (بدون فوائد) ، و تتم عملية سحب المدخرات أو تحويل الأموال و كذا متابعة حركات و رصيد الحساب البنكي إما عبر شبكة الانترنت BADRnet أو من خلال من الشباك في حالة سحب الأموال فقط و كل ذلك يتم بواسطة البطاقة البنكية " توفير "

الشكل رقم : (9.3) دفتر التوفير الفلاح



* **حساب الادخار الأشبال LEJ:** هو حساب بنكي يسمح بالقيام بأي عملية تحويل بنكي أو دفع مالي بدون فوائد ومعفى من جميع التكاليف وقد أنشأ هذا الحساب لتشجيع الشباب على ادخار أموالهم بهدف استغلالها في مشاريع مستقبلية ملموسة و يمكن فتح الحساب من شخص عاقل أقل من 19+ سنة و يكون ممثلا بوليه القانوني.

شكل رقم (10.3) دفتر إدخار الأشبال:



المصدر: الوثائق الداخلية للبنك.

* **البطاقة البنكية تيتانيوم:** تتميز هذه البطاقة بقبول عالمي عبر عدة ملايين من نقاط البيع و تغطية واسعة لأجهزة الصراف الآلي عبر كافة أنحاء العالم كما تتوفر على بروتوكول 3D Secure الذي يؤمن عمليات الدفع عبر شبكة الانترنيت حيث يكون حساب هذه البطاقة بالعملة الصعبة.

الشكل رقم: (11.3) بطاقة التيتانيوم Titanum Carte



المصدر: الوثائق الداخلية للبنك.

ج- إجراءات فتح الحساب من أجل الحصول على بطاقة CIB

1-أهم الإجراءات المتخذة لفتح CIB

- يتقدم العميل للبنك طالبا فتح الحساب، مع إبداء السبب لذلك ، باعتبار أن سوء التصرف بالحساب يترتب عليه
- بعد تقديم هوية إثبات الشخصية يقوم العميل بتعبئة أو ملأ نموذج فتح الحساب المستخدم لهذا الغرض و التوقيع على شروط فتح الحساب.
- عند موافقة البنك على فتح حساب يخصص له رقم معين و يستخدم هذا الرقم في جميع الأوراق و المستندات و السجلات الخاصة بالحساب
- عمل بطاقة توقيع العميل و إرسالها إلى قسم الحساب الآلي لعمل نسخة لتوزيعها على الفروع الأخرى مع ملاحظة البنك بأخذ صورتين على الأقل للتوقيعات و تختلف نظم الحفظ بالنسبة لهذه البطاقات فنجد في بعض البنوك تحفظ نسخة لدى قسم العمليات الجارية و الأخرى لدى مدير الفرع
- يعطي البنك للعميل دفتر شيكات أو أكثر أو يتوقف على توقيعات العميل في استخدام الشيكات لفترة معقولة مقبلة و يحتوي الدفتر في النصف الأخير منه على نموذج طلب دفتر شيكات حتى يتم توفير الشيكات المطلوبة قبل نفاذ الدفتر الحالي
- يخصص البنك صفعة لكل عميل يدون فيه كافة البيانات الأساسية الخاصة به وتفيد فيه كافة معاملاته المدينة و الدائنة
- يمكن لصاحب الحساب أن يوكل شخصا نيابة عنه في عمليات الإيداع و السحب و يتم ذلك إما بتوكيل رسمي مصادق عليه من الجهة المختصة أو بتعبئة نموذج يعده البنك لهذا الغرض وفي كلتا الحالتين يحصل البنك علة صور توقيع الوكيل المخول باستخدام الحساب و تنتهي صلاحية التوكل بفقدان الموكل الأهلية أو إفلاسه بوفاته.

المبحث الثالث: المشاكل و العراقيل التي تواجه بنك الفلاحة و التنمية الريفية عند تعامله بوسائل الدفع الحديثة و أهم الحلول

هناك العديد من التحديات و العراقيل التي يواجهها البنك بالرغم من الجهود المبذولة من طرف هذا الأخير و ذلك لنقل العديد من التقنيات الحديثة و الاستفادة منها:

المطلب الأول: المشاكل و العراقيل التي تواجه بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوسائل الدفع الحديثة

- بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك أيضا تواجه عدة مشاكل و عراقيل نذكر منها
- ضعف البنية التحتية اللازمة لإقامة مثل هذه المشاريع كالنقص في الإنترنيت و كذلك نقصها ما بين البنوك
- نقص التشريعات الضرورية لتسهيل انتشار الخدمات الإلكترونية و خصوصا المتعلق بالدفع الإلكتروني
- عدم ثقة الزبون في وسائل الدفع الإلكترونية وذلك لترسيخ المفاهيم التقليدية أي النقود الورقية و هي وسيلة الدفع الرئيسية للعميل
- غياب البحث و التطوير بتوظيف هذه التقنيات
- عدم إقبال الأفراد على التعامل المصرفي عبر الإنترنيت و أيضا نقص الإعلام و الاتصال فالشعب الجزائري لا يملك ثقافة التكنولوجيا فهو يفضل التعامل الشخصي مع البنك
- مشكل الأمية يجعل الأشخاص لا يثقون سوى في السيولة النقدية و غير قادرين على استيعاب البطاقات البنكية فمعظم عملاء البنك فلاحين و ذلك لدعم البنك النشاط الزراعي

- وجود أزمة ثقة بين العملاء و التجار و المؤسسات المالية التي تسير حساباتهم و قد زاد من حدة الأزمة الفضائح المالية التي عرفتها البنوك التجارية[1].

المطلب الثاني: الحلول لمواجهة أهم العراقيل التي تواجه البنك

- لابد من تبني استراتيجيات و سياسات كحلول لهذه العراقيل و المتمثلة في ما يلي:

*تبني استراتيجيات تسوية جيدة هدفها تعريف البنك بالبطاقات الالكترونية وكذلك مميزاتها و أهم استعمالاتها

*تسريع و تحسين سيولة المبادلات و عمليات الدفع

*تعميم استعمال الواسع لشبكة الإنترنيت

* إعادة هيكلة التطلعات الداخلية و النظم المعلوماتية لدى البنك

*تثمين الموارد البشرية عن طريق التكوين و تحسين المستوى

*الإهتمام بالمناخ الذي يلائم وسائل الدفع الحديثة و المتعلق بتنظيمها و التي يكون من اختصاص الدولة.

*الإرتقاء بالعنصر البشري وذلك بتدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم البنكية

*لابد من توضيح البيئة التشريعية و القانونية المتعلقة بتنظيم نظام الدفع الإلكتروني و ذلك بين القوانين التي تخص الجرائم[2].

[1] معلومات مقدمة من طرف المكلف بالعملاء بوكالة BADR العمارية
[2] معلومات مقدمة من طرف المكلف بالعملاء على مستوى الوكالة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل نجد أنه من رغم التطورات التي عرفها وسائل الدفع الحديثة في العالم و توسع نطاق العمل بها يشمل مختلف المجالات حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن فهي تحقق هدفا واحدا وهو تأدية الوظائف الاقتصادية بشكل أيسر و أنجح و على أساس دعامة السرعة التي يتميز بها الميدان الاقتصادي وكان أولها البطاقات البنكية التي تمكنت من الانتشار عبر كل أنحاء العالم و حظيت بقبول واسع مما شجع على خلق وسائل الدفع الأخرى يستمر التطوير فيشمل ابتكار أجهزة و تقديم خدمات جيدة تتلاءم وعالم الإلكترونيات وبعد تقييمها اتضح أن هناك الكثير من العوائق التي تحد من انتشارها .

وسبب تحوف الزبائن في التعامل بوسائل الدفع الحديثة بالدرجة الأولى إلى التحديات و المخاطر التي تواجه نظم الدفع الحديثة من قبل العملاء.

خـــــاتمة

في ظل التطورات التكنولوجية التي يعرفها الاقتصاد العالمي و انتشار البنوك الذي ساهم في نمو و تعدد وسائل الدفع لم تعد وسائل الدفع التقليدية مثل (الشيك ، و السند لأمر و النتيجة) ملائمة لهذه التطورات لا من حيث السرعة و لا من حيث الفاعلية فأصبح من الضروري إيجاد بدائل عنها في ظل التطور التكنولوجي و ظهور شبكة الإنترنت حيث أصبحت البنوك تتسابق بالبحث عن أفضل السبل لجذب العملاء و هذا ما أدى إلى ظهور وسائل الدفع الحديثة التي حظيت بقبول واسع وتمكنت من الإنتشار السريع عبر كل أنحاء العالم التي تتميز بالسرعة و انخفاض التكلفة ومن جهة أخرى فإن العمل المتناسق لوسائل الدفع الحديثة يتطلب تنظيما قانونيا، و درجة أمان عالية و قد اتخذت هاته الأخيرة أشكال متعددة منها البطاقات البنكية و النقود الالكترونية و المحافظ الالكترونية حيث تمكنت من الحد من بعض العراقيل و المشاكل التي أفرزتها الوسائل التقليدية .

ورغم هذا فالجزائر مازالت لم ترق على الحديث عن التكنولوجيا مثلها مثل باقي دول العالم الثالث فهي لم تستطع الإستفادة من المزايا المقدمة من وسائل الدفع الحديثة لتطوير نشأتها المصرفي، فالخدمة في النظام المصرفي الجزائري تتميز أنها مازالت تقليدية و لا تقارن مع الخدمات المصرفية في الدول المتقدمة أو حتى الأقل تقدما فالصيرفة الإلكترونية مازالت في المرحلة الأولية رغم أن الجزائر بذلت جهودا وتبنت مشاريع وخطت خطوات كلها تصب في مجال تحديث و عصرنة وسائل الدفع من خلال إدخال البطاقات السحب و إنشاء بعض المصارف و تزويدها بشبكات إلكترونية خاصة بها و إدخال بعض التكنولوجيات كاستعمال الإعلام الآلي و الاهتمام بالموارد البشرية و تحرير القطاع المصرفي لكنها لا تزال تسجل تأخر بطيء في التنفيذ.

-إن ضعف الدعاية و الإشهار بخصوص البطاقة لا يسمح بإيصال الرسالة إلى عدد كبير من الزبائن واقتصار ذلك على المطبوعات و الملصقات التي توضع داخل مقرات بنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث نجد أن جل زبائنه من الفلاحين و تجار المستلزمات الفلاحية.

نتائج اختبار الفرضيات:

- بخصوص الفرضية الأولى المتضمنة عدم كفاءة وسائل الدفع التقليدية أدى إلى ظهور أدوات أكثر تطور وحداثة فقد أثبتنا صحتها من خلال نتائج الدراسة.
- الفرضية الثانية التي تنص عن وجود مجموعة من الثغرات في وسائل الدفع التقليدية مهدت وساعدت على ظهور وسائل الدفع الحديثة، و هاته الفرضية أثبتنا صحتها من خلال دراستنا لها.
- أما الفرضية الثالثة التي تعتبر التحديات التي تواجه نظم الدفع الحديثة من خلال محدودية صلاحية واستعمال وسائل الدفع الحديثة نظرا لعدم الخبرة في استعمالها وعدم توفر أجهزة حديثة للعمل بها على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- فيما يخص الفرضية الرابعة التي تنص على أن سب تخوف الزبائن من التعامل بهذه الوسائل راجع إلى مخاطر و التحديات التي تواجهها هذه الأخيرة فقد أثبتنا صحتها من خلال دراستنا لها.

نتائج الدراسة:

لقد تمكنا من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية القائمة المتعلقة واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك التجارية ويمكن حصر أهم النتائج التي تسنى لنا الخروج بها في النقاط التالية:

- لم تكن وسائل الدفع الحديثة التي اعتبرت الحل المثالي للمشاكل المطروحة من الوسائل التقليدية في مستوى التوقعات، حيث خلقت هي الأخرى المشاكل المطروحة من الوسائل التقليدية في مستوى التوقعات، حيث خلقت هي الأخرى مشاكل و عيوب من نوع جديد يصعب محاربتها لارتكازها على عالم الكتروني بفقرة للمادة الورقية مما يصعب عملية الإثبات.
- إن البطاقات البنكية لم تلقى النجاح المنتظر، و يتجسد على أرضية الواقع بقلة المتعاملين بها على مستوى الوكالة البنكية بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

- ظهور وسائل الدفع الحديثة لم يهمل بنك الفلاحة و التنمية الريفية وسائل الدفع التقليدية بل قامت باستغلال التطورات التكنولوجية الحاصلة لإضافة خدمة الإعلام الآلي)
- عدم اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر يعتبر أكبر عائق لنجاح وسائل الدفع الحديثة.
- عدم اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر يعتبر أكبر عائق لنجاح وسائل الدفع الحديثة.

الاقتراحات:

على ضوء النتائج المتواصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا أن نقدم الاقتراحات التي نراها مناسبة:

- تحديث و عصرنة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وذلك بنية أساسية متطورة ذات سعة عالية مع حسن توظيفها و تأمين استعمالها و إدخال التكنولوجيا المتطورة من أجل ربح الوقت و تقديم خدمة ذات جودة .
- العمل على إيجاد آليات ووسائل جديدة و تنويع الخدمات المصرفية الحديثة لغرض المحافظة على العملاء و جلب عملاء جدد.
- الإرتقاء بالعنصر البشري وذلك بالإستشارة الدولية في تدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم البنكية.
- الرفع من كفاءة العاملين بإعطاء الأولوية في التوظيف لخريجي المعاهد و الجامعات و لأصحاب التخصص
- على البنك أن يجد سبلا لتخفيض المخاطر عن العمل المصرفي الالكتروني ووضع سياسة إعلامية تسويقية.

آفاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة على الوقوف على أهم التحديات و المخاطر التي تواجه وسائل الدفع الحديثة إلا أنه تبنى بعض النقاط تستدعي فتح أبواب و آفاق عملية جديدة من بينها:

- النظام القانوني للبطاقات البنكية و أساليب حمايتها.
- آليات مواجهة التحديات و المخاطر التي تعيق انتشار وتطور وسائل الدفع الحديثة في الجزائر.
- دراسة مقارنة بين البنوك الجزائرية و الأجنبية من ناحية استعمال البطاقات البنكية الالكترونية و أثر ذلك على الآداء المالي للبنوك.

المصادر و المراجع

1–بلال تيطراوي، الآليات المتبعة من طرف البنوك للوقاية من مخاطر القروض الممنوحة في ظل وسائل الدفع الحديثة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة، 2012.

2- بن واضح هاشمي، لعذور صورية، القرارات التسويقية المتعلقة بالمزيج التسويقي المطبق في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

3-جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الإلكترونية ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2008

4-الجنبيهي محمد، الجنبيهي ممدوح، جرائم الانترنت و الحاسوب الآلي ووسائل مكافحتمها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2004

5– خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية، محلية و دولية، دار وائل للنشر ، عمان، ط1، 2006.

6- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر،1998.

7–خبابة عبد الله، مداخلة ضمن ملتقى حول إشكالية الأخذ بنصائح البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

8–خضر مصباح الطيطي ، التجارة الالكترونية ، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان،2010،

9–زياد رمضان ، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط3، دار وائل للنشر، عمان،2006.

10–سعداوي خديجة ، وسائل الدفع الالكترونية الحديثة و تأثيرها على السياسة النقدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة ،2015.

11-سماح شعبور، مصباح مرابطي، وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر، جامعة العربي – تبسة-،2016

12- شاكر القزويني في اقتصاد البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992.

13- شيخ فتيحة، دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات المصغرة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علون التسيير ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2016

14- صوشي وليد، دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،2015.

15- طارق عبد العال حمادة، التجارة الالكترونية، الدار الجامعية،2008، مصر

16-طاهر فاضل البياني، ميرال روحي سمارة، النقود و البنوك و المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1،دار وائل للنشر، عمان ، الأردن،2013.

17-عبد الرحيم وهيبة، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة الجزائر،2005.

18- عبد القادر بحيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية ، الجزائر،2013.

19- عبد القادر خليل ، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي، الجزء الأول ،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ،2014.

20- عبد المطلب عبد الحليم، العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية، مصر،2003

عتيقة بلعربي، تحديث وسائل الدفع المصرفية في الجزائر ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة الدكتور سحي فارس،2011.

21-فضيل فارس، التقنيات البنكية محاضرات و تطبيقات، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة الموساك رشيد، الجزائر،2013.

22- قادري محمد نجيب وسائل الدفع الالكترونية للبنوك التجارية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة،2015.

23-قتيبة عبد الرحمان العاني، المويل ووظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية – دراسة مقارنة- دار الثقافة للنشر، عمان ،2013

24-مبروكي سارة، دور وسائل الدفع الحديثة في تسيير العمليات البنية و تطويرها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة المدية،2012.

25- محمد عبد الحسين الطائي، التجارة الالكترونية،ط1، الثقافة للنشر و التوزيع، عمان،2010

26-محمود حسين الوادي و آخرون، النقود و المصارف،ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان،2010

27- محمود حميدات ، مداخيل التحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بالجزائر ،2005.

28- مصطفى رشيد شيخة، النقود و المصارف و الائتمان، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية، 1999.

29- معوش إيمان، بورحلة نسيمة، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعين بسام، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، جامعة آكلي

30- نوري منير، التجارة الالكترونية، و التسويق الالكتروني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2014 .

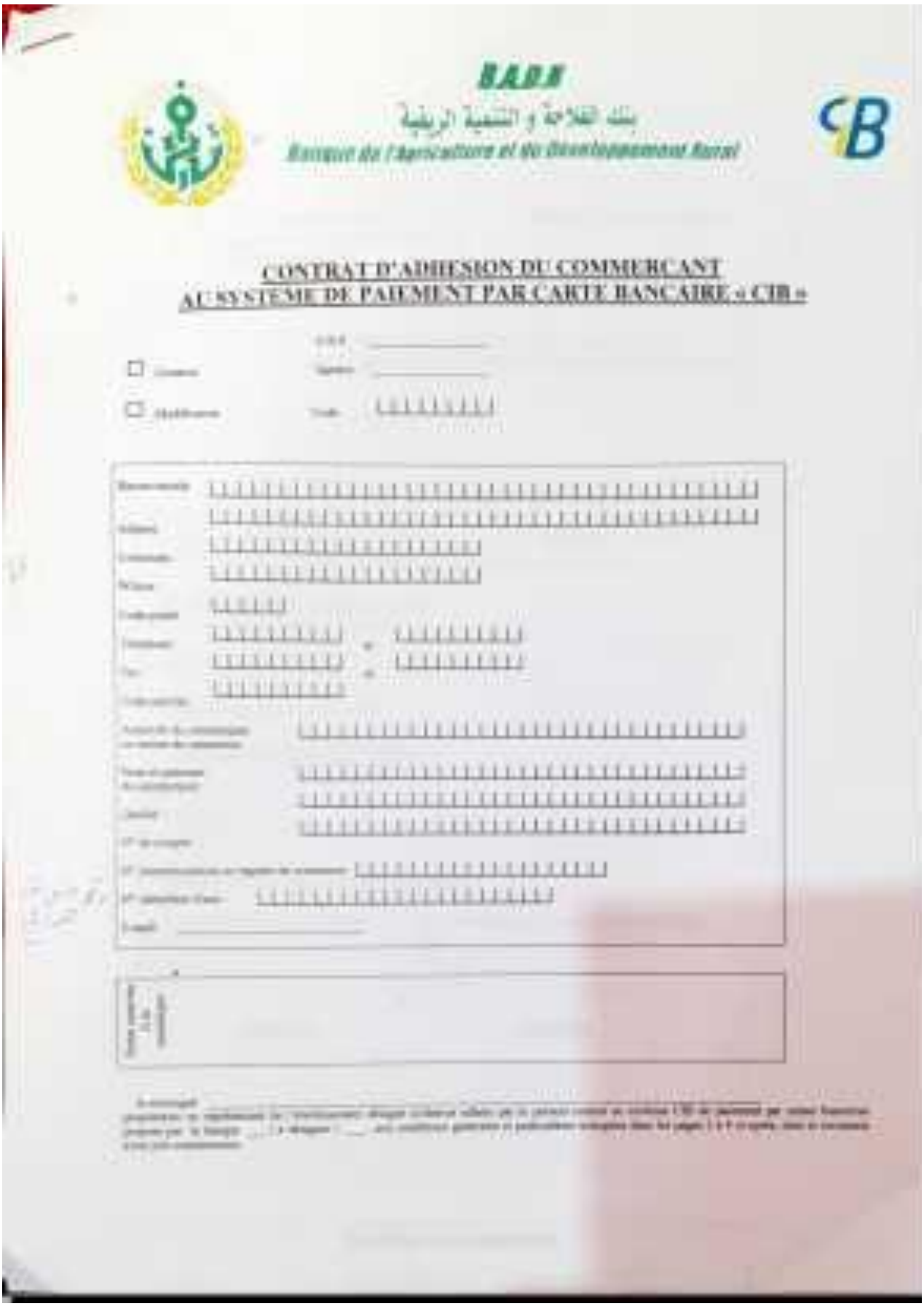
المواقع الإلكترونية:

31-www.badr.dz

32-www.caisse.enregestreuse-pro.fr

33- https://www.badre.dz/monitique .html

الملاحق



BADR

بنك الفلاحة و التنمية الريفية

Banque de l'agriculture et du développement rural

CB

CONTRAT D'ADHESION DU COMMERCANT
AU SYSTEME DE PAIEMENT PAR CARTE BANCAIRE « CIB »

ANNEXE N°1

Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique	Désignation de la Banque

PROCES-VERBAL D'INSTALLATION D'UN TERMINAL DE PAIEMENT ELECTRONIQUE

N° _____
Date : _____

Dans le cadre de l'exécution du contrat d'installation et de maintenance de Terminaux de Paiement Electronique, n° ____ du _____, et conformément à l'ordre d'installation de TPE n° _____ du _____, il a été procédé ce jour _____ à l'installation d'un Terminal de Paiement Electronique comme suit :

1 - Désignation du commerçant affilié
Raison sociale ou Nom et Prénoms : _____
activité : _____
rue : _____
n° et date du contrat commerçant : _____

2 – Caractéristiques du TPE installé
Marque : _____
Type : _____
N° de série : _____
Montant limite : _____

3 – Signatures des représentants des parties

Le représentant de Satim
Nom : _____
Prénoms : _____
Fonction : _____

Le commerçant ou son représentant
Nom : _____
Prénoms : _____
Fonction : _____

Signature

Signature

Contrat commerçant



BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DEMANDE DE CARTE BADR CIB GOLD

GIE MEDEA 026
AIE MEDEA 846
DATE : / / 2023

Je soussigné , Mr, Mme , Mlle , informe la banque de l'agriculture et du développement rural vous me remettre (faire) pour l'usine d'une Carte BADR "CIB GOLD" (*)

☐ A mon nom ☐ Au nom du mandant

Il (elle)

Mr , Mme , Mlle :

Nom

Prénom :

N° Compte :

Agence

Profession :

Date et signature du titulaire du compte	signature du bénéficiaire	signature du directeur d'agence

BADR

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DEMANDE DE CARTE BADR « TAWFIR »

GRE :

A.L.E :

Date : ..../..../....

Je, soussigné(e), Mr, Mme, Mlle _____ sollicite la Banque de l'Agriculture et du développement Rural pour l'octroi d'une carte BADR « TAWFIR » (*) sous mon compte épargne LEB :

☐ A mon nom ☐ Au nom du porteur

Ci-après

Mr, Mme, Mlle _____

Nom : _____

Prénom : _____

Adresse : _____

Profession : _____

N° de compte épargne : _____

N° de compte du chèque à débiter lors d'un versement : _____

Nom et signature du titulaire de compte	Signature du bénéficiaire	Signature du directeur d'agence

(*) : Le porteur de la carte TAWFIR ne peut plus effectuer d'opérations de retrait classique par livret.

BADR BANK
Groupe Régional d'Exploitation Medéa 026
Agence Locale d'Exploitation Medéa 846
1,Rue des frères BENTERKIA - Medéa 26000

Adhésion au Système de Paiement
Carte C.I.B

Raison sociale	Nom du gérant	N° de compte	N° Fiscal	N° de R.Cm	Adresse Commerciale	N° de Tel	Nature du commerce

NB / Chaur cliant (e)(s) est priés de renseigner le tableau ci-dessus, tout en veillant à donner le maximum d'informations fiables

Commerçant accepteur